

## قانون الصحة النفسية

- ❖ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإصدار قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ - قانون رعاية المريض النفسي.
- ❖ قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإصدار قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠ - بتعديل بعض أحكام قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩.
- ❖ نصوص قانون رعاية حقوق المريض النفسي
  - الباب الأول: نطاق تطبيق القانون والتعريفات
  - الباب الثاني: مجالس الصحة النفسية.
  - الباب الثالث: دخول المريض النفسي بمنشآت الصحة النفسية.
  - الباب الرابع: علاج المريض النفسي.
  - الباب الرابع مكرراً: تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين.
  - الباب الخامس: حقوق المرضى.
  - الباب السادس: صندوق الصحة النفسية.
  - الباب السابع: العقوبات.
- ❖ اللائحة التنفيذية المعدلة بقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١
  - قرار وزير الصحة والسكان الصادر برقم ١٢٨ لسنة ٢٠١٠
  - قرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١ بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المرضى النفسي.
  - الباب الأول: أحكام عامة.
  - الباب الثاني: مجالس الصحة النفسية.

- ✚ الباب الثالث: دخول المريض بمنشآت الصحة النفسية.
- ✚ الباب الرابع: علاج المريض النفسي.
- ✚ الباب الرابع مكرراً: تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين.
- ✚ الباب الخامس: حقوق المرضى.
- ✚ الباب السادس: صندوق الصحة النفسية.
- النماذج الملحقة باللائحة التنفيذية.
- ✚ طلب تسجيل منشأة صحة نفسية.
- ✚ سجل المرضى النفسيين.
- ✚ منع مريض الدخول الإرادي من الخروج.
- ✚ دخول مريض نفسي.
- ✚ طلب دخول مريض نفسي.
- ✚ نموذج التقييم المستقل.
- ✚ علاج إلزامي لمريض نفسي.
- ✚ تسجيل حالة الطوارئ وتطبيق إجراءات العزل أو التقييد.
- ✚ أجازة علاجية لمريض نفسي.
- ✚ حقوق المريض النفسي.
- ✚ السجل الخاص بالعزل والتقييد.
- ✚ نموذج تطبيق الأوامر العلاجية على مريض نفسي.
- مواد ذات صلة من قوانين أخرى.

قرار رئيس الجمهورية

بشأن قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠

**بإصدار قانون رعاية المريض النفسي بإصدار قانون رعاية المريض  
النفسي وتعديل بعض أحكامه**

قانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ بإصدار قانون رعاية المريض النفسي وتعديل بعض أحكام قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٣٧ وقانون الاجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠

قرار رئيس جمهورية مصر العربية بإصدار قانون رعاية المريض النفسي

باسم الشعب

رئيس الجمهورية.

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه وقد أصدرناه:

**”المادة الأولى”**

يُعمل بالقانون المرفق في شأن رعاية الصحة النفسية.

**”المادة الثانية”**

يُستبدل بنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٣٧ النص الآتي:

**”المادة ٦٢”**

”لا يُسأل جنائيا الشخص الذى يعانى وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أفقده الإدراك أو الاختيار أو الذى يعانى من غيبوبة ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها إذا أخذها قهرا عنه أو على غير علم منه بها. ويظل مسئولاً جنائياً الشخص الذى يعانى وقت ارتكاب الجريمة من اضطراب نفسي أو عقلي أدى إلى إتفاص إدراكه أو اختياره. وتأخذ المحكمة فى اعتبارها هذا الظرف عند تحديد مدة العقوبة”.

**”المادة الثالثة”**

تُستبدل فى قانون الإجراءات الجنائية الصادر بالقانون رقم ١٥٠ لسنة

١٩٥٠ عبارة "حالة الاضطراب العقلي للمتهم" بعبارة "حالة المتهم العقلية" وعبارة "إحدى منشآت الصحة النفسية الحكومية" بعبارة "أحد المحال الحكومية" الواردتين في المادة ٣٣٨، وعبارة "اضطراب عقلي" بعبارة "عاهة في عقله" الواردة في المادتين ٣٣٩ و ٣٤٢ وعبارة "للأمراض النفسية" بعبارة "للأمراض العقلية" الواردة في المادة ٣٤٢، وعبارة "باضطراب عقلي" بعبارة "بجنون" وعبارة "للأمراض النفسية" بعبارة "للأمراض العقلية" الواردة في المادة ٤٨".

#### **"المادة الرابعة"**

تُستبدل عبارة "الاضطراب النفسي أو العقلي" بعبارة "الجنون أو العته أو عاهة العقل" أينما وردت في أي قانون آخر

#### **"المادة الخامسة"**

يُلغى القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ بشأن حجز المصابين بأمراض عقلية، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام القانون المرفق

#### **"المادة السادسة"**

على منشآت الصحة النفسية توفير أوضاعها طبقاً لأحكام هذا القانون خلال مدة أقصاها سنة ونصف من تاريخ العمل به.

#### **"المادة السابعة"**

يصدر الوزير المختص بالصحة اللائحة التنفيذية للقانون المرفق خلال مدة ستة أشهر من تاريخ العمل به.

#### **"المادة الثامنة"**

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ النشر. يُيصم هذا القانون بخاتم الدولة ويُنفذ كقانون من قوانينها. صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ جمادى الأولى سنة ١٤٣٠ هـ (الموافق ١٣ مايو سنة ٢٠٠٩ م).

**حسنى مبارك**

قرار رئيس الجمهورية

**بشأن قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠**

قانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠

بتعديل بعض أحكام قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم

٧١ لسنة ٢٠٠٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانوني الآتي نصه، وقد اصدرناه:

**المادة الأولى**

يستبدل بنصوص المواد (٦، ٧، ١٢، ١٣، ١٤، ٢٨، ٣١، ٤١، ٤٢) من قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩.

**المادة الثانية**

يُضاف إلى قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ باب جديد بعنوان "الباب الرابع مكررا" (تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين)

**المادة الثالثة**

تُضاف مادتان جديدتان برقمي (٤٧ مكررا، و٤٧ مكررا ١) إلى قانون رعاية المريض النفسي المشار إليه.

**المادة الرابعة**

يُلغى العمل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مهنة العلاج النفسي.

**المادة الخامسة**

يُصدر الوزير المختص بالصحة قرارًا بتعديل أحكام اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه لتنفيذ أحكام هذا القانون، وذلك خلال ثلاثة أشهر

من تاريخ العمل به.

### **المادة السادسة**

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٤٤٢هـ/ الموافق ٣٠

نوفمبر سنة ٢٠٢٠م

**عبد الفتاح السيسي**

**قانون رعاية  
حقوق المريض النفسي  
الباب الأول  
نطاق تطبيق القانون والتعريفات**

**مادة (١):**

في تطبيق أحكام هذا القانون، يقصد بالكلمات والعبارات الآتية المعاني  
المبينة قرين كل منها:

**أ-الصحة النفسية:**

حالة من الاستقرار النفسي والاجتماعي التي يستطيع الفرد من خلالها أن  
يحقق انجازاته طبقاً لإمكانياته الشخصية ليتمكن من التعامل مع الضغوط الحياتية  
العادية، كما يستطيع أن يعمل وينتج ويساهم في المجتمع الذي ينشأ فيه

**ب-المريض النفسي:**

الشخص الذي يعاني من اضطراب نفسي " عُصابي " أو عقلي " دُهاني".

**ج-الاضطراب النفسي أو العقلي:**

اختلال أي من الوظائف النفسية أو العقلية لدرجة تحد من تكيف الفرد مع  
بيئته الاجتماعية ولا يشمل الاضطراب النفسي أو العقلي من لديه الاضطرابات  
السلوكية دون وجود مرض نفسي أو عقلي واضح.

**د-الطبيب غير المتخصص في الطب النفسي:**

الطبيب المرخص له بمزاولة المهنة، أو المتخصص في أي فرع من فروع  
الطب، ولم يحصل على درجة علمية في الطب النفسي

**هـ-الطبيب النفسي**

الطبيب الحاصل على درجة تخصصية في الطب النفسي والمقيد في نقابة  
الأطباء بجدول الأخصائيين أو الاستشاريين.

**و-الطبيب النفسي المسئول عن المريض:**

الطبيب النفسي الذي يشغل وظيفة أخصائي أو استشاري أو ما يعادلها

والمنوط به رعاية المريض.

## ز-الدخول الإرادي

دخول المريض إحدى منشآت الصحة النفسية بناء علي موافقته الصريحة المبنية على إرادة حرة مستنيرة.

## ح-الدخول الإلزامي:

دخول المريض إحدى منشآت الصحة النفسية دون إرادته في الأحوال التي يحددها هذا القانون.

## ط- الطوارئ النفسية:

حالة إكلينيكية حادة تصيب المريض النفسي وتهدد صحته بالخطر أو سلامة الآخرين وتتطلب التدخل الطبي العاجل.

## مادة (٢):

تسرى أحكام هذا القانون على منشآت الصحة النفسية الآتية:

- ١- المستشفيات المتخصصة في الطب النفسي سواء كانت عامة أو خاصة.
  - ٢- أقسام الطب النفسي بالمنشآت العامة والخاصة.
  - ٣- المراكز الطبية المرخص لها بالعمل في مجال الصحة النفسية.
- ولا تسرى أحكام هذا القانون علي العيادات الخاصة "الخارجية" غير الملحقة بمنشآت الصحة النفسية المشار إليها، وغير المخصصة لحجز المرضى النفسيين.

## مادة (٣):

لا يجوز إدارة أو تشغيل أي منشأة من منشآت الصحة النفسية التي تسري عليها أحكام هذا القانون إلا بناء على ترخيص يصدر من وزارة الصحة و قيدها بسجلات المجلس الإقليمي للصحة النفسية وفقاً للشروط والإجراءات المبنية باللائحة التنفيذية لهذا القانون، وذلك دون الإخلال بأحكام قانون المنشآت العلاجية الخاصة.

ويكون الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة. وفي جميع الحالات يجب أن يتولي إدارة المنشأة احد الأطباء النفسيين ويكون مسؤولاً



أمام الجهات المختصة عما يقع من مخالفات في المنشأة.

**مادة (٤):**

يجب أن يكون لدى كل منشأة من منشآت الصحة النفسية سجل خاص للمرضى النفسيين - أيّاً كان سبب دخولهم المنشأة - على أن يكون من نسختين تتضمنان البيانات الخاصة بكل مريض، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون البيانات والمدة التي يجب الاحتفاظ بها بالسجل لدي المنشأة

ويكون للمجلس القومي للصحة النفسية والمجالس الإقليمية للصحة النفسية الاطلاع على السجلات المشار إليها للعمل بها وفقاً لأحكام هذا القانون مع الاحتفاظ بسرية المعلومات

## الباب الثاني

### مجالس الصحة النفسية

#### مادة (٥):

يُنشأ بوزارة الصحة مجلس قومي للصحة النفسية، كما يجوز إنشاء مجالس إقليمية للصحة النفسية بالمحافظات تخضع لإشراف المجلس القومي للصحة النفسية.

### الفصل الأول

#### المجلس القومي للصحة النفسية

#### مادة (٦):

يُشكل المجلس القومي للصحة النفسية بقرار من رئيس مجلس الوزراء برئاسة الوزير المختص بالصحة أو نائبه وعضوية كل من :

- ١- أحد نواب رئيس مجلس الدولة، يختاره رئيس المجلس.
- ٢- أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان.
- ٣- رئيس الإدارة المركزية للأمانة الفنية للمجلس القومي للصحة النفسية.
- ٤- أحد رؤساء أقسام الطب النفسي بالجامعات المصرية يختاره المجلس الأعلى للجامعات.
- ٥- أحد المحامين العامين الأول يختاره النائب العام.
- ٦- رئيس قطاع يمثل وزارة التضامن الاجتماعي له خبرة في الخدمة الاجتماعية يختاره الوزير المختص بالتضامن الاجتماعي.
- ٧- رئيس الإدارة المركزية للتمريض بوزارة الصحة والسكان.
- ٨- طبيب شرعي له خبرة في الصحة النفسية يختاره وزير العدل.
- ٩- ممثل للمجلس القومي لحقوق الإنسان يختاره رئيس المجلس.
- ١٠- مدير عام إدارة أحد مستشفيات الصحة النفسية بوزارة الصحة والسكان، يختاره الوزير المختص بالصحة.
- ١١- رئيس الجمعية المصرية للطب النفسي أو من ينيبه من أعضاء الجمعية.
- ١٢- أحد أساتذة علم النفس الاكلينيكي بإحدى الجامعات المصرية، يختاره المجلس

- الأعلى للجامعات.
- ١٣- أحد الأطباء النفسيين بالقوات المسلحة لا نقل رتبته عن عقيد، يختاره مدير إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة
- ١٤- أحد الأطباء النفسيين بجهاز الشرطة لا نقل رتبته عن عقيد، يختاره وزير الداخلية
- ١٥- ممثل عن الجمعيات الأهلية المهتمة بالمرضى النفسيين يختاره رئيس الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ١٦- أحد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمجال الصحة النفسية يختاره الوزير المختص بالصحة.
- ١٧- ممثل عن قطاع الأمن العام يختاره وزير الداخلية.
- ١٨- نقيب الأطباء أو من يمثله.
- ١٩- ممثل لغرفة العلاج مقدمى خدمات الرعاية الصحية بالخاص عن مستشفيات الصحة النفسية يختاره رئيس الغرفة.
- ٢٠- ممثل عن المجالس الإقليمية للصحة النفسية، يختاره الوزير المختص بالصحة
- ٢١- رئيس هيئة الدواء المصرية.
- ٢٢- رئيس صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطى.
- ٢٣- أمين عام المستشفيات الجامعية.
- ويجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من نوى الخبرة والتخصص دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات.
- ويعين المجلس أمانة فنية وسكرتارية للمجلس والأمانة، يصدر بتنظيم عملهما قرار من الوزير المختص بالصحة.
- ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأكثر أو بناء على طلب من رئيس المجلس أو ثلث أعضائه، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نصاب صحة انعقاد جلساته، وكيفية إصدار قراراته وطريقة التصويت عليها، وبيان المعاملة المالية لأعضائه.

مادة (٧):

يتولى المجلس القومي للصحة النفسية الإشراف على المجالس الإقليمية للصحة النفسية، ومتابعة تنفيذ أحكام هذا القانون في منشآت الصحة النفسية وله على الأخص:

- ١- وضع السياسات التي تضمن احترام حقوق وسلامة المرضى النفسيين وكذلك نشر تقارير دورية عن أعماله طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
  - ٢- مراقبة أحوال دخول وحجز وعلاج المرضى النفسيين والتأكد من تمتعهم بالضمانات والحقوق المنصوص عليها في هذا القانون
  - ٣- البت في التظلمات من قرارات المجالس الإقليمية للصحة النفسية.
  - ٤- وضع معايير الترخيص الصادر من وزارة الصحة والسكان بإدارة وتشغيل المنشآت المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون وتجديده وإلغاءه .
- ويكون للمجلس لجنة فنية من الأطباء المتخصصين للاطلاع على سجلات المرضى عند اللزوم، وذلك طبقاً لما تتضمنه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- ويباشر المجلس اختصاصات المجلس الإقليمي للصحة النفسية المنصوص عليها في البنود من ٤ إلى ٧ من المادة (٩) من هذا القانون وذلك في الفترة الانتقالية وفي المحافظات التي لم يشكل بها مجلس إقليمي للصحة النفسية.

## الفصل الثاني المجالس الإقليمية للصحة النفسية

### مادة (٨):

تُشكل بقرار من الوزير المختص بالصحة، مجالس إقليمية للصحة النفسية يشمل نطاق عملها محافظة أو أكثر من المحافظات المجاورة وذلك على النحو الآتي :

- ١- أحد استشاري أو أساتذة الطب النفسي بالمحافظة يختاره الوزير المختص بالصحة (رئيساً).
- ٢- أحد رؤساء النيابة العامة يختاره المحامي العام الأول (نائباً للرئيس).
- ٣- الأعضاء:

- رئيس قسم الطب النفسي بكلية الطب فى المحافظة إن وجدت أو فى أقرب محافظة لها
  - ممثل لوزارة التضامن الاجتماعى فى المحافظة من درجة رئيس إدارة مركزية.
  - ممثل عن النقابة الفرعية لنقابة الأطباء.
  - مدير إدارة الطب العلاجى بالمحافظة.
  - رئيس إدارة التمريض بمديرية الشؤون الصحية بالمحافظة.
  - أحد الأخصائيين الاجتماعيين العاملين بمجال الصحة النفسية يختاره مدير عام الشؤون الصحية بالمحافظة.
  - ممثل عن الجمعيات الأهلية المهتمة بالمرضى النفسيين يختارة رئيس الاتحاد العام للجمعيات الأهلية.
  - أحد الشخصيات العامة المهتمة بحقوق الانسان يختاره المجلس القومى لحقوق الانسان.
  - أحد الأطباء الشرعيين التابعيين لوزارة العدل من ذوى الخبرة فى مجال الطب النفسى يعينه وزير العدل.
- ويجوز للمجلس الإقليمى أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة والتخصص دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات، ويعين المجلس الإقليمى أمانة فنية تابعة له، وما يلزم من أجهزة إدارية.

#### مادة (٩):

- يتولى المجلس الإقليمى للصحة النفسية الإشراف على تطبيق أحكام هذا القانون فى النطاق المحلى الكائن به ويختص بمباشرة المهام الآتية:
- ١- متابعة التقارير الشهرية الواردة من المنشآت النفسية والمتعلقة بحالات الدخول والعلاج الإلزامي.
  - ٢- تقديم تقارير دورية عن أعماله إلى المجلس القومى للصحة النفسية كل ثلاثة أشهر.
  - ٣- إنشاء سجلات لقيود أسماء الأطباء النفسيين المسموح لهم من قبل المجلس

القومى بتطبيق قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية والتقييم المستقل وذلك طبقاً لما تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

٤- نوب الأطباء المسجلين فى سجلات المجلس لإجراء التقييم النفسى المستقل وفحص المودعين بقرارات أو أحكام قضائية بناءً على طلب من مدير المنشأة.

٥- التفتيش على المنشآت المنصوص عليها فى المادة (٢) من هذا القانون والتأكد من التزامها والعاملين بها بتطبيق المعايير والإجراءات التى يتطلبها تنفيذ أحكام هذا القانون، ويتمتع المفتشون الفنيون الذين يعينهم المجلس بسلطة الضبطية القضائية بناءً على قرار يصدر بذلك من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص بالصحة.

٦- النظر فى الشكاوى المقدمة من المرضى أو من عائلاتهم أو من يمثلهم والرد عليها فى خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الشكوى.

٧- تشكيل لجان من ذوى الخبرة والاختصاص فى مجال الصحة النفسية وذلك لمراجعة قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون كيفية تشكيل تلك اللجان ومهامها وكيفية التظلم من قراراتها

وفى جميع الحالات التى تتطلب إبلاغ المجلس بها يتعين على المجلس أن يصدر قراره فى شأنها خلال مدة أقصاها ستة أيام عمل من تاريخ إبلاغه بالحالة، فإذا لم يصدر المجلس قراره خلال تلك المدة، جاز لمدير المنشأة اتخاذ القرارات اللازمة بشأن المريض طبقاً لأحكام هذا القانون على أن يتم إبلاغ المجلس بذلك

## الباب الثالث

### دخول المريض النفسي بمنشآت الصحة النفسية

#### الفصل الأول الدخول الإرادي

##### مادة (١٠):

يحق لكل مريض نفسي بلغ الثامنة عشر من عمره طلب دخول إحدى منشآت الصحة النفسية دون موافقة أحد كما يحق له طلب الخروج في أي وقت إلا إذا انطبقت عليه شروط الدخول الإلزامي وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في هذا الشأن، و في جميع الأحوال يخطر أهل المريض متى وافق على ذلك.

##### مادة (١١):

يجوز للطبيب النفسي المسئول أو من ينوب عنه بناءً علي تقييم نفسي مسبق أن يمنع مريض الدخول الإرادي من مغادرة المنشأة لمدة لا تتجاوز ٧٢ ساعة في أي من الحالتين الآتيتين:

- ١- إذا رأى أن خروجه يشكل احتمالاً جدياً لحدوث أذى فوري أو وشيك على سلامته أو صحته أو حياته أو على سلامة أو صحة أو حياة الآخرين.
- ٢- إذا رأى أنه غير قادر على رعاية نفسه بسبب نوع أو شدة المرض النفسي.

ولا يجوز للطبيب في الحالتين المذكورتين إعطاء المريض أي علاج دون موافقته خلال تلك المدة فيما عدا علاج الطوارئ، ويتعين لإخضاعه لنظام الدخول الإلزامي طبقاً لأحكام المادة ١٣ من هذا القانون إبلاغ المجلس الإقليمي للصحة النفسية وإجراء تقييم طبي مستقل ويجوز مد الفترة المشار إليها بما لا يجاوز أسبوعاً إذا استمرت المبررات المنصوص عليها في المادة المذكورة ولم يكن في الإمكان الحصول على التقييم الطبي المستقل خلال الثلاثة الأيام الأولى من منع المريض من مغادرة المنشأة على أن يخطر المجلس الإقليمي للصحة النفسية بالأسباب التي أدت إلى مد الحجز وذلك كله على النحو الذي تقرره اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

## مادة (١٢):

يجوز لأي من الوالدين أو الوصي أو القيم تقديم طلب لفحص المريض النفسي ناقص الأهلية لعلاجيه بإحدى منشآت الصحة النفسية، على أن يستشار الأخصائي الاجتماعي بتلك المنشأة في هذا الطلب ويبلغ المجلس الإقليمي للصحة النفسية في خلال يومي عمل من تاريخ الدخول، كما يجوز لأي من الوالدين أو الوصي أو القيم تقديم طلب للخروج في أي وقت إلا إذا انطبقت على المريض شروط الحجز الإلزامي، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في هذا الشأن، وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

## الفصل الثاني الدخول الإلزامي

## مادة (١٣)

لا يجوز إدخال أي شخص إلزامياً للعلاج بإحدى منشآت الصحة النفسية إلا بموافقة طبيب متخصص في الطب النفسي وذلك عند وجود علامات واضحة تدل على وجود مرض نفسي شديد يتطلب علاجه دخول إحدى منشآت الصحة النفسية وذلك في الحالتين الآتيتين:

الأولى: قيام احتمال تدهور شديد ووشيك للحالة النفسية.

الثانية: إذا كانت أعراض المرض النفسي تمثل تهديداً جدياً ووشيكاً لسلامة أو صحة أو حياة المريض أو سلامة وصحة وحياة الآخرين.

وفي هاتين الحالتين يتعين أن يكون المريض رافضاً لدخول المنشأة لتلقى العلاج اللازم على أن يتم إبلاغ أهله، ومدير المنشأة، والمجلس القومي للصحة النفسية أو المجلس الإقليمي للصحة النفسية بقرارات إدخال المريض إلزامياً خلال أربعة وعشرون ساعة من دخوله مرفقاً بها تقرير يتضمن تقيماً لحالته الصحية وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية.

## مادة (١٤):

يجوز لطبيب غير متخصص في الطب النفسي بإحدى منشآت الصحة النفسية المنصوص عليها في هذا القانون وفي الحالتين المنصوص عليهما في



المادة (١٣) ووفقا لأحكامها أن يدخل مريضا دون إرادته لتقييم حالته ولمده لا تجاوز ثمانية وأربعين ساعة وذلك بناء على طلب كتابي يقدم إلى المنشأة من أى من الأشخاص الآتية:

- ١- أحد أقارب المريض حتى الدرجة الثانية
  - ٢- أحد ضباط قسم الشرطة
  - ٣- الأخصائي الاجتماعي بالمنطقة
  - ٤- مفتش الصحة المختص
  - ٥- ففصل الدولة التي ينتمى إليها المريض الأجنبي.
  - ٦- أحد متخصصى الطب النفسى ممن لا يعمل بتلك المنشأة ولا تربطه صلة قرابه بالمريض أو بمدير المنشأة حتى الدرجة الثانية.
- ويعرض الأمر على النيابة العامة خلال فتره لا تجاوز ٢٤ ساعة لاتخاذ ما يلزم.

ويجوز للطبيب النفسى المسئول إلغاء الدخول الإلزامى قبل انتهاء المدة المشار إليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة إذا انتفت مبرراته، على أن يقوم بإبلاغ ذلك لكل من مدير المنشأة والمجلس الإقليمى للصحة النفسية مع إحاطة المريض والأهل علما بهذا القرار.

#### مادة (١٥):

يجوز للطبيب النفسى المسئول أن يمد فترة الدخول الإلزامى المنصوص عليها فى المادة السابقة إلى مدة أقصاها سبعة أيام وذلك إذا استمرت المبررات المنصوص عليها فى المادة (١٣) من هذا القانون ولم يكن فى الإمكان الحصول على التقييم الطبى المستقل خلال الثلاثة أيام الأولى من الدخول الإلزامى مع إخطار الجهات المشار إليها فى المادة السابقة >

#### مادة (١٦):

لا يجوز إبقاء المريض النفسى إلزاميا بإحدى منشآت الصحة النفسية لأكثر من أسبوع إلا بعد إجراء تقييمين نفسيين للمريض بواسطة أخصائيين للطب النفسى

مسجلين لدى المجلس الإقليمي للصحة النفسية المختص بحسب الأحوال أحدهم من خارج المنشأة والأخر من العاملين بها على أن يكون أحدهم موظفا حكوميا، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يتم التقييم بواسطة أخصائيين يعملان بجهه واحده ويرسل التقييمان إلى المجلس الإقليمي للصحة النفسية خلال سبعة أيام من استبقاء المريض إلزاميا، ويرفق بهما النموذج المستخدم لذلك

وفي حالة عدم استيفاء هذه الإجراءات في المواعيد المحددة تنتهي حالة الدخول الإلزامى للمريض، وتحمل المنشأة ما قد ينجم عن ذلك من أثار.

وفي جميع الأحوال تنتهي حالة الدخول الإلزامى للمريض إذا لم يقتنع المجلس الإقليمي للصحة النفسية بنتائج التقييم النفسى المقدمة إليه وذلك بعد فحص المجلس القومى للصحة النفسية أو المجلس الإقليمي للصحة النفسية له.

#### **مادة (١٧):**

في الحالات غير العاجلة والتي يتعذر فيها إحضار المريض بالوسائل العادية، يتعين علي الأشخاص المذكورين بالمادة (١٤) من هذا القانون إبلاغ النيابة العامة لندب احد الأطباء النفسيين لفحص حالة المريض وتقرير ما إذا كانت حالته تستدعى الدخول الإلزامى للمنشأة وعرض ذلك على النيابة العامة والتي لها أن تأمر بنقله إلي احدي منشآت الصحة النفسية العامة للعلاج إذا ما قرر الطبيب النفسي حاجة المريض إلي ذلك، أو نقله إلى إحدى المنشآت الخاصة إذا رغب المريض أو ذويه في ذلك بناء على طلب يُقدم للنيابة العامة

ويشترط في الطبيب الذي تنتدبه النيابة العامة أن يكون مقيداً لدى المجلس الإقليمي للصحة النفسية المختص بحسب الأحوال وألا يُمْت بصلة قرابة للمريض أو لمدير المنشأة حتى الدرجة الثالثة، وألا يكون من العاملين بالمنشأة التي يعالج فيها المريض.

#### **مادة (١٨):**

يجوز في الحالات العاجلة التي لا تحتمل اتخاذ الإجراءات الواردة في المادة السابقة إبلاغ إحدى منشآت الصحة النفسية لفحص المريض ونقله للعلاج على وجه السرعة على أن يرفع تقرير للمجلس الإقليمي للصحة النفسية عن الحالة خلال أربع

وعشرين ساعة متضمنا التشخيص المبدئي والكيفية التي تم بها نقل المريض والأشخاص الذين قاموا بالنقل مع بيان أسباب حالة الاستعجال، وذلك كله على النحو الذي تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون

#### مادة (١٩)

يجوز للطبيب النفسي المسئول أن يمد فترة الدخول الإلزامي المنصوص عليها في المادتين ١٤ و ١٥ من هذا القانون لمدة شهر، وذلك بغرض استكمال التقييم أو تطبيق إجراءات العلاج الإلزامي وبعد إبلاغ الجهات المنصوص عليها في المادة (١٣) من هذا القانون ويجوز مد هذه المدة حتى ثلاثة أشهر بعد إبلاغ المجلس الإقليمي للصحة النفسية بناء على تقرير يتضمن تقييم لحالة المريض، والأسباب الداعية لاحتجازه، فإذا اقتضت حالة المريض بقاءه بالمنشأة مدة أطول يكون المد بقرار من المجلس الإقليمي للصحة النفسية لمدد لا تجاوز ستة أشهر وذلك بعد إعادة تقييم حالة المريض طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون، ولا يجوز تجديدها إلا بقرار من المجلس المذكور.

#### مادة (٢٠):

يجوز للمريض أو لمحاميه أو لذويه التظلم من قرارات الحجز أو العلاج الإلزامي إلي المجلس الإقليمي للصحة النفسية، وللمجلس في هذه الحالة أن يندب خبيراً من خارج المنشأة لفحص الحالة النفسية للمريض، وعلى المجلس أن يبت في التظلم في خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ تقديمه ويجوز للمريض أو محاميه أو ذويه التظلم مباشرة من هذه القرارات إلى المجلس القومي للصحة النفسية، وعلى المجلس ان يبت في التظلم خلال مدة أقصاها أسبوعين من تاريخ تقديمه،

وفي جميع الأحوال يجوز لكل ذى شأن أن يتظلم من قرار الدخول الإلزامي أو الاستمرار فيه أو إلغائه دون التقيد بأية مده إلى محكمة الجرح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة . وتختص هذه المحكمة دون غيرها بالفصل في القرارات الصادرة من المجلس الإقليمي للصحة النفسية أو المجلس القومي للصحة المشار إليه في الفقرتين السابقتين، بعد أخذ رأى المجلس الإقليمي للصحة النفسية والنيابة العامة.

#### مادة (٢١):

إذا هرب المريض الخاضع لنظام الدخول أو العلاج الإلزامي وجب على إدارة المنشأة إبلاغ الشرطة أو النيابة العامة للبحث عنه وإعادته إلى المنشأة لاستكمال إجراءات العلاج الإلزامي

#### مادة (٢٢):

يجوز لمدير المنشأة إنهاء حالة الدخول أو العلاج الإلزامي بناءً على طلب أحد أقارب المريض أو من يقوم علي شئونه قانوناً وذلك إذا أصيب المريض بمرض جسماني يندرج بالموت علي أن يُخطر بذلك المجلس الإقليمي للصحة النفسية خلال مدة لا تُجاوز ثلاثة أيام عمل

#### مادة (٢٣):

يجوز لمدير المستشفى نقل المريض الخاضع لقرارات الدخول أو العلاج الإلزامي من منشأة إلي أخرى بعد إبلاغ المجلس الإقليمي للصحة النفسية بناءً علي تقييم يوضح حالة المريض والأسباب الداعية لنقله

## الفصل الثالث الإيداع بقرارات أو بأحكام قضائية

#### مادة (٢٤):

في حالة صدور قرار من النيابة العامة أو حكم قضائي بإيداع أحد المتهمين بإحدى منشآت الصحة النفسية للفحص ينتدب المجلس الإقليمي للصحة النفسية لجنة ثلاثية من الأطباء المقيدين لديه لفحص حالة المودع النفسية والعقلية طبقاً لمضمون القرار أو الحكم، ويجب إبلاغ الجهة القضائية بتقرير عن الحالة النفسية والعقلية يتضمن نتيجة التقييم وذلك خلال المدة التي يحددها قرار الجهات القضائية وله أن يطلب مهله إضافية إذا اقتضى الأمر على أن يشمل التقرير ما يأتي:

- ١- حالة المودع النفسية أو العقلية وقت ارتكاب الجريمة من حيث مدى توافر الإدراك أو الاختيار.
- ٢- حالة المودع النفسية أو العقلية وقت إجراء التقييم
- ٣- الخطة العلاجية المقترحة.

**مادة (٢٥):**

في جميع الأحوال لا يجوز إنهاء الإيداع أو منح المريض إجازة للعلاج إلا بعد الرجوع إلي الجهة القضائية الآمرة بالإيداع، ويجب مراجعة تقييم قرار الإيداع مره كل عام على الأقل. كما يجوز للمحكمة أو النيابة العامة في مواد الجرح البسيطة وفي المخالفات أن تفوض المجالس الإقليمية للصحة النفسية في إنهاء الإيداع أو في منح إجازات للعلاج دون الرجوع إليها ويتمتع المريض المودع للعلاج بموجب أحكام أو أوامر قضائية بكافة حقوق المرضى المنصوص عليها في المادة ٣٦ من هذا القانون

**مادة (٢٦):**

يجوز لمدير المنشأة في حالة إصابة المودع بأحد الأمراض العضوية التصريح بخروجه بصحبة الشرطة للعلاج بإحدى المستشفيات المتخصصة، وفي هذه الحالة تلتزم الشرطة بحراسته طوال فترة علاجه وإعادته إلى مكان الإيداع.

## الباب الرابع علاج المريض النفسي

### مادة (٢٧):

في حالة تمتع المريض بالقدرة العقلية على فهم وإدراك الإجراءات والمعلومات المقدمة إليه واتخاذ قرار مبنى على هذا الإدراك والتعبير عنه تعبيراً صحيحاً يلتزم الطبيب النفسي المسئول بعدم إعطاء أى علاج لمريض الدخول الإرادى دون الحصول على موافقته المسبقة المبنية على إرادة حرة مستتيرة، كما يلتزم بتسجيل الخطة العلاجية المقترحة، وإثبات موافقة المريض أو عدم موافقته فى الملف الطبى له وذلك طبقاً للشروط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. وتقع مسئولية تقرير قدرة المريض العقلية على إعطاء موافقه صريحه ومستتيره من عدمه على الطبيب النفسى المسئول.

وفى جميع الأحوال يلتزم أعضاء الفريق العلاجى بتسجيل كل تدخل علاجى يقوم به أى منهم بملف المريض وذلك على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

### مادة (٢٨):

لا يجوز إعطاء المريض النفسى أى علاج لحالته سواء كان هذا العلاج دوائياً أو نفسياً أو سلوكياً أو جلسات تنظيم إيقاع المخ أو أياً من العلاجات المستخدمة فى الطب النفسى دون إحاطته علماً بذلك، ويتعين إحاطته علماً بطبيعة هذا العلاج والغرض منه والآثار التى قد تنجم عنه والبدائل العلاجية له، إذا امتنع مريض الدخول الإلزامى عن تناول العلاج المقرر يحق للطبيب النفسى المسئول إلزامه بالعلاج، على أن يستوفى الطبيب إجراءات العلاج الإلزامى قبل الشروع فى ذلك، ويجوز عند اللزوم إعطاء المريض جلسيتين من جلسات تنظيم إيقاع المخ لحين إجراء التقييم المنصوص عليه فى المادة (١٦) من هذا القانون وفقاً للضوابط التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون. ويجب على الطبيب النفسى مراجعة إجراءات العلاج الإلزامى كل أربعة أسابيع على الأكثر، كما يجب إعادة النظر فى تلك

الإجراءات عند قيام الطبيب المعالج بإجراء أي تغيير جوهري في الخطة العلاجية المصرح بها، وإذا استمر العلاج الإلزامي مدة أكثر من ثلاثة أشهر يتعين الحصول على تقييم طبي آخر مستقل، وذلك كله على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### مادة (٢٩):

يجوز في حالة الضرورة العاجلة إعطاء المريض النفسي العلاج دون الحصول على موافقته متى كان ذلك لازماً لمنع حدوث تدهور وشيك للحالة النفسية أو الجسدية للمريض من شأنها أن تعرض حياته أو صحته أو حياة وصحة الآخرين لخطر جسيم وشيك علي ألا تتجاوز مدته إثنتين وسبعين ساعة وذلك طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### مادة (٣٠):

لا يجوز إجراء علاج جلسات تنظيم إيقاع المخ اللازم لحالة المريض النفسي إلا تحت تأثير مخدر عام وبإسطة للعضلات، ويتعين الحصول على موافقته على ذلك كتابة بناء على إرادة حرة مستتيره وبعد إحاطته علماً بطبيعة هذا العلاج والغرض منه، والآثار الجانبية التي قد تتجم عنه، والبدائل العلاجية له، فإذا رفض المريض الخاضع لإجراءات الدخول والعلاج الإلزامي هذا النوع من العلاج وكان لازماً لحالته فرض عليه بعد إجراء تقييم طبي مستقل وفق للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون. وذلك كله على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### مادة (٣١):

يحق للطبيب النفسي المسئول أن يصرح بإعطاء المرضى الخاضعين لقرارات الدخول والعلاج الإلزامي إجازات علاجية بالشروط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويستمر المريض في تلك الحالة خاضعاً لقرارات الدخول والعلاج الإلزامي.

وفي حالة تخلف المريض الحاصل على إجازة علاجية عن الحضور إلى المنشأة في نهاية المدة المحددة لإجازته تبلغ الشرطة عنه لإعادته مرة أخرى.

### مادة (٣٢):

يجوز نقل المريض النفسي الخاضع للدخول أو العلاج الإلزامي من منشأة الصحة النفسية الموجود بها إلى مستشفى عام للعلاج وذلك إذا ما أصابه مرض جسدي ولم يتوفر له علاج بالمنشأة الموجود بها

### مادة (٣٣):

يجوز تطبيق نظام الأوامر العلاجية على المريض النفسي الخاضع لنظام الدخول والعلاج الإلزامي بعد خروجه من المنشأة، ويقصد به فرض العلاج على المريض النفسي خارج نطاق منشآت الصحة النفسية وتحت إشرافها إذا توافرت الشروط الآتية:

- ١- أن تسمح حالة المريض استمرار علاجه دون الحاجة لبقائه بالمنشأة.
- ٢- إذا كان من شأن توقف العلاج تدهور حالة المريض النفسي.
- ٣- ألا تمثل حالة المريض خطراً جسيماً على حياته أو سلامة الآخرين.
- ٤- أن يكون للمريض تاريخ معروف بعدم الانتظام في تعاطي الأدوية النفسية الموصوفة له على نحو أدى إلى تكرار انتكاس حالته ودخوله وعلاجه إلزامياً بإحدي المنشآت النفسية.
- ٥- أن يتم الحصول على تقييم طبي مستقل.
- ٦- أن يتم إبلاغ المجلس القومي للصحة النفسية أو المجلس الإقليمي للصحة النفسية بذلك ويتضمن نظام الأوامر العلاجية التزام المريض بالحضور للمنشأة في الأوقات التي يُحددها الفريق المعالج والسماح للفريق المعالج بزيارة المريض في محل إقامته طبقاً للخطة العلاجية المقررة.

### مادة (٣٤):

يجب ألا تزيد مدة تطبيق نظام الأوامر العلاجية على ستة أشهر ولا يجوز تجديدها لمدد أخرى إلا بعد إبلاغ المجلس الإقليمي للصحة النفسية وللمجلس الحق في إلغاء هذه الأوامر إذا وجد من الأسباب ما يستلزم ذلك.



**مادة (٣٥)**

في حالة وفاة المريض الخاضع لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي تلتزم إدارة المنشأة بإخطار النيابة المختصة وأهل المريض والمجلس الإقليمي للصحة النفسية خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ الوفاة، فضلاً عن إرسال تقرير مفصل إلى المجلس الإقليمي للصحة النفسية مصحوباً بصورة كاملة من ملف المريض المتوفى شاملاً جميع الفحوصات والأبحاث وطرق العلاج التي استخدمت.

**"الباب الرابع مكرراً"**

**"تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين"**

**المادة (٣٥) مكرراً:**

استثناء من نص الفقرة الثانية من المادة (٢) من قانون رعاية المريض النفسي المشار إليه ، تسرى أحكام هذا الباب على ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين أيا كان موقع عملهم.

ويقصد في تطبيق أحكام هذا الباب بالكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة قرين كل منها:

أ- العلاج النفسي : نوع من العلاج يمارسه الطبيب النفسي أو المعالج النفسي من غير الأطباء النفسيين تحت إشراف الطبيب المذكور ، ويستخدم فيه مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي لتقييم الاستجابات غير التوافقية أو التي يشوبها خلل وظيفي سواء في الانفعال أو التفكير أو السلوك وعلاجها، وتشمل العلاجات المعرفية والسلوكية والإنسانية وغيرها من أنواع العلاجات الأخرى التي تثبت فاعليتها.

ب- المعالج النفسي : هو من يقوم بتنفيذ خطة العلاج النفسي تحت إشراف الطبيب النفسي.

ج- اللجنة : لجنة تنظيم مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين المشكلة بموجب المادة (٣٥) مكرراً من القانون.

**مادة (٣٥) مكرراً :**

تُشكل لجنة تتولى تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين على النحو الوارد بهذا الباب تسمى "لجنة تنظيم مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين"، برئاسة رئيس الإدارة المركزية للطب العلاجى، وعضوية كل من :

- ١- رئيس الإدارة المركزية للمؤسسات العلاجية غير الحكومية والتراخيص.
- ٢- رئيس الإدارة المركزية للأمانة الفنية للمجلس القومى للصحة النفسية.
- ٣- أحد أعضاء مجلس الدولة من درجة مستشار على الأقل، يختاره رئيس المجلس.

٤- أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان.

- ٥- ممثل عن إدارة الخدمات الطبية للقوات المسلحة، ويختاره مدير إدارة الخدمات الطبية بالقوات المسلحة على أن يكون متخصصاً في الطب النفسى.

- ٦- ممثل عن قطاع الخدمات الطبية بوزارة الداخلية، يرشحه وزير الداخلية على أن يكون متخصصاً في الطب النفسى.

٧- رئيس الجمعية المصرية للطب النفسى أو من ينيبه.

٨- رئيس رابطة الأخصائيين النفسيين أو من ينيبه.

٩- ثلاثة من اساتذة الطب النفسى، يرشحهم المجلس الأعلى للجامعات.

- ١٠- ثلاثة من أستاذة علم النفس الأكلينيكي من الجامعات المصرية الحاصلين على ترخيص مزاولة المهنة، يرشحهم المجلس الأعلى للجامعات.

١١- ممثل لنقابة أطباء مصر، ترشحه النقابة.

وللجنة أن تستعين بمن تراه من ذوى الخبرة، دون أن يكون له صوت معدود في المداولة، ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً إلا بحضور ثمانية من أعضائها على الأقل وفى حالة تساوى الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

وترفع اللجنة قراراتها إلى الوزير المختص بالصحة خلال أسبوع من تاريخ

صدرها، ويصدر الوزير قراره بالاعتماد أو الرفض خلال أسبوعين من تاريخ رفع القرار له وإلا أصبح القرار نافذاً، ويصدر بتشكيل اللجنة والمعاملة المالية لها قرار من وزير الصحة والسكان.

### مادة (٣٥) مكرراً (٢) :

تتولى اللجنة الاختصاصات الآتية:

- ١- وضع معايير واشتراطات مزاوله مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين.
- ٢- تحديد البرامج التدريبية اللازمة لمزاوله المهنة لغير الأطباء النفسيين.
- ٣- التحقيق مع المعالج النفسى المرخص له ممن يخل بأحكام هذا القانون أو بمعايير أو أخلاقيات مزاوله المهنة.

### مادة (٣٥) مكرراً (٣) :

لا يجوز لغير الطبيب النفسى ممارسة مهنة العلاج النفسى إلا إذا كان مرخصاً له بذلك من وزارة الصحة والسكان، وأن تكون ممارسته لمهنة العلاج النفسى تحت إشراف من أحد الأطباء المختصين في هذا المجال، ويشترط الحصول على هذا الترخيص ما يأتى:

- ١- أن يكون حاصلًا على درجة الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه من علم النفس الإكلينيكي من كلية الآداب بإحدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها وفقاً لما يقرره المجلس الأعلى للجامعات.
- ٢- أن يكون عضواً عاملاً أو منتسباً في رابطة الأخصائيين النفسيين أو بإحدى جمعيات العلاج النفسى أو هيئاته المعترف بها في مصر أو الخارج والتي تقرها اللجنة.
- ٣- أن يجتاز تدريباً أكاديمياً وعملياً تعتمده اللجنة وفقاً للضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.
- ٤- أن يجتاز المقابلة والاختبار اللذين تنظمهما اللجنة وفقاً للقواعد والضوابط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز لوزير الصحة والسكان أن يعفى

من هذا الاختبار أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية من المتخصصين في علم النفس.

٥- أن يكون حسن السمعة محمود السيرة.

٦- ألا يكون قد حكم بإدانته في جناية أو في جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يرد إليه اعتباره، وإذا كان الحكم في جنحة مزاوله مهنة الطب أو إحدى المهن المرتبطة بها دون ترخيص لا يجوز له أن يتقدم بطلب الترخيص فيما مضى خمس سنوات من تاريخ تنفيذ العقوبة أو سقوطها.

#### مادة (٣٥) مكرراً (٤) :

لا يجوز لغير الأطباء مزاوله مهنة العلاج النفسى دون ترخيص بذلك. ويقدم طلب الترخيص إلى اللجنة المشار إليها عن طريق أمانة فنية تشكل بقرار من الوزير المختص بالصحة تتولى تلقى طلبات الترخيص أو تجديده، وتحفظ اللجنة بصورة من سجلات قيد التراخيص الصادرة وتجديدها مقابل رسم لا يزيد على ألفى جنيهاً وفقاً للضوابط والإجراءات التى تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

ويسرى الترخيص لمدة سبع سنوات، ولا يجدد إلا بعد اجتياز اختبار لهذا الغرض أو الحصول على تدريب تخصصى فى جهات معتمدة لتطوير قدراته ومهارته الإكلينيكية، وذلك وفقاً لما تحدده اللجنة، ويسدد رسم لا يزيد على ألف جنيه مقابل تجديد الترخيص على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون. وتسدد الرسم نقداً أو بإحدى وسائل الدفع غير النقدى.

#### مادة (٣٥) مكرراً (٥) :

يؤدى من يرخص له بمزاوله مهنة العلاج النفسى من غير الأطباء النفسيين أمام اللجنة، اليمين الآتية:

أقسم بالله العظيم أن أؤدى أعمال مهنتى بالصدق والأمانة والإخلاص، وأن أحافظ على أسرار المهنة، وأن احترم قوانينها وآدابها وتقاليدها.

#### مادة (٣٥) مكرراً (٦) :

يجب على المعالج النفسى الآتى:

١- إخطار وزارة الصحة والسكان بمحل سكنه ومقر عمله خلال شهر من تاريخ حصوله على الترخيص، وعليه إخطارها أيضاً بكل تغيير يحدث فيهما خلال شهر من حصول هذا التغيير.

٢- أن يطلب من المريض النفسي عرض نفسه على الطبيب النفسي إذا طرأت عليه أعراض جديدة غير التي أثبتتها الفحص من قبل بمعرفة الطبيب النفسي للثبوت من حقيقة الأعراض وسببها، ولا يجوز له أن يستمر في العلاج النفسي إلا بعد موافقة الطبيب النفسي.

### ٣- مادة (٣٥) مكرراً (٧) :

يُحظر على المعالج النفسي بأى حال من الأحوال تشخيص الأمراض أو علاجها أو مباشرة أى علاج عضوى مما لا يجوز لغير الأطباء مزاولته، كما يحظر عليه الكشف على جسم المريض أو كتابة أى وصفات طبية أو دوائية له.

### مادة (٣٥) مكرراً (٨) :

إذا أخل المعالج النفسي بأحكام هذا القانون أو واجبات أو أخلاقيات المهنة، يحيله المجلس القومى للصحة النفسية إلى مجلس تأديب يشكل برئاسة رئيس الإدارة المركزية للأمانة الفنية للمجلس القومى للصحة النفسية، وعضوية اثنين من أعضاء اللجنة تختارهما اللجنة وللمجلس التأديب بعد التحقيق مع المعالج النفسي، وسماع أقواله إن يوقع عليه أحد الجزاءات التأديبية الآتية:

١- الإنذار.

٢- الوقف عن مزاوله المهنة لمدة أقصاها ثلاث سنوات.

٣- إلغاء الترخيص ولا يجوز له أن يتقدم بطلب الترخيص إلا بعد مرور خمس سنوات على الأقل.

### مادة (٣٥) مكرراً (٩) :

استثناءً من أحكام المادة (٣٥) مكرراً ٣ بنذا ١/، يجوز لمن أمضى فى ممارسة مهنة العلاج النفسي من غير الأطباء النفسيين خمس سنوات على الأقل وقت العمل بهذا التعديل، ولا تتوافر لديه الشروط المطلوبة للترخيص بمزاولة مهنة العلاج النفسي وفقاً لأحكامه أن يتقدم إلى اللجنة خلال سنة من تاريخ العمل بهذا

التعديل لتتظر في الترخيص له بالاستمرار في مزاوله مهنة العلاج النفسى بعد التثبت من توافر الشروط المنصوص عليها في البندين (٥، ٦) من المادة المذكورة ومن كفاءته العلمية والعملية لممارسة هذا النوع من العلاج. اما من لم يستكمل مدة الخمس سنوات المشار إليها فيمنح فترة انتقالية مدتها سنتان لتوفيق أوضاعه وفقا لأحكام هذا التعديل.

## الباب الخامس حقوق المرضى

ماده (٣٦):

يتمتع المريض النفسي الذي يعالج بإحدى المنشآت المنصوص عليها في المادة (٢) من هذا القانون بالحقوق الآتية:-

- ١- تلقى العناية الواجبة في بيئة آمنة ونظيفة.
- ٢- حظر تقييد حريته على خلاف أحكام هذا القانون.
- ٣- الإحاطة علماً باسم ووظيفة كل أفراد الفريق العلاجي الذي يرعاه بالمنشأة.
- ٤- رفض مناظرته أو علاجه بمعرفة أي من أفراد الفريق العلاجي على ان يستجاب لهذا الحق في حدود الإمكانيات المتاحة.
- ٥- تلقى المعلومات الكاملة عن التشخيص الذي أعطي لحالته وعن الخطة العلاجية المقترحة وعن احتمال تطورات حالته
- ٦- أن يكون العلاج المقدم له طبقاً للمعايير الطبية المرعية والمعترف بها في الأوساط العلمية.
- ٧- ضرورة أخذ موافقة لجنة أخلاقيات البحث العلمي قبل تعرضه لأى بحث إكلينيكي.
- ٨- أن يحظى فى حالة الموافقة على الخضوع لإجراء التجارب والبحوث العلمية بشرح كامل لهدف التجربة، على أن يحظر إجراء التجارب على المرضى الخاضعين لقرارات الدخول والعلاج الإلزامى.
- ٩- حماية سرية المعلومات التي تتعلق به وبملفه الطبي وعدم إفشاء تلك المعلومات لغير الأغراض العلاجية إلا فى الحالات الأتية :
  - طلب المعلومات من جهة قضائية.
  - وجود احتمال قوى بحدوث ضرر خطير أو إصابة وخيمه للمريض أو الآخرين.
  - حالات الاعتداء على الأطفال أو الشك فى وجود اعتداء.

حق المجلس القومي للصحة النفسية في تكوين لجنة فنيه من الأطباء المتخصصين يكون لها الحق في الاطلاع على سجلات المرضى طبقاً للبند رقم ٤ من المادة ٧ من هذا القانون.

١٠- حماية خصوصياته ومعلوماته الشخصية ومكان إقامته بالمنشأة

١١- الحصول على تقرير طبي كامل عن حالته النفسية وعن كافة الفحوصات والإجراءات العلاجية التي تمت له أثناء علاجه بالمستشفى، وفي حالة رغبته في الحصول على صورته ضوئية من الملف كاملاً أن يلجأ إلى المجلس المختص للصحة النفسية ويجوز للمجلس حجب هذا الحق مؤقتاً لأسباب علاجية ويحق للمريض التظلم من هذا الإجراء طبقاً لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية

١٢- التظلم من أي إجراء وفقاً للقواعد والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

١٣- مقابلة زائريه أو رفض مقابلتهم ما لم تتعارض المقابلة مع الخطة العلاجية.

١٤- تمكينه من مقابلة محاميه.

١٥- الحصول على إجازات علاجية طبقاً للخطة العلاجية الموضوعة له

١٦- طلب الخروج من المنشأة دون مصاحبة أحد من ذويه متى انتهت فترة دخوله إلزامياً بعد الحصول على خطه لرعايته نفسياً بعد الخروج، وذلك مع مراعاة رعايته اجتماعياً

١٧- الحماية من الاستغلال الاقتصادي والجنسي ومن الإيذاء الجسدي والنفسي والمعاملة المهينة.

١٨- الحصول على خدمات الاتصال الداخلي والخارجي وذلك طبقاً للخطة العلاجية المقررة في حالات العلاج الإرادي:

أ- تلقي المعلومات اللازمة لإعطاء موافقة صريحة حرة مستنيرة لكل

علاج مقترح من الفريق العلاجي

ب- رفض العلاج المقدم له على أن يحاط علماً بتأثير هذا الرفض علي

صحته.



ج- أخذ رأيه في كل القرارات المتعلقة بعلاجه وخروجه من المنشأة والحصول كتابة من إدارة المنشأة علي خطة علاجه وخروجه.

#### مادة (٣٧):

تلتزم كل منشأة خاضعة لهذا القانون بتسليم المريض وذويه صورة من حقوق المريض المنصوص عليها في المادة السابقة عند دخول المنشأة وذلك مع إيداع نسخة من هذه الحقوق بملفه الطبي وأخرى بالسجلات الطبية بعد التوقيع عليهما من المريض . كما تلتزم بوضع نسخة من تلك الحقوق في أماكن ظاهرة ليطلع عليها المرضى والزائرون، وتلتزم إدارة المنشأة بإيضاح هذه الحقوق لكل مريض عند الدخول وكذلك إيضاح إجراءات التظلم، وكيفية تقديم الشكاوى والجهة المنوط بها استلامها وذلك طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

#### مادة (٣٨):

تشكل بكل منشأة من منشآت الصحة النفسية لجنة لرعاية حقوق المرضى بقرار من مدير المنشأة على النحو التالي:-

- ١- أحد الأطباء النفسيين المسؤولين بالمنشأة (رئيساً)
- ٢- أحد أهالي المرضى أو أحد أعضاء الجمعيات الأهلية المهتمة بحقوق المرضى (عضو)
- ٣- أحد الأخصائيين الاجتماعيين بالمنشأة إن وجد (عضو)
- ٤- ممثل عن المجلس الإقليمي للصحة النفسية . (عضو)
- ٥- ممثل عن هيئة التمريض (عضو)

وتختص هذه اللجنة برعاية الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون، وبالقيام بحملات توعية بهذه الحقوق بين المرضى والعاملين، كما تختص أيضا بتلقى الشكاوى المقدمة من المرضى أو ذويهم والتوجيه بما يلزم، ويحق لهذه اللجنة تلقي التظلم من قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية ورفعها إلى مجالس الصحة النفسية، ويجب على اللجنة تقديم تقرير دورى للمجلس المختص، وذلك كله على النحو الذى تبينه اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

### مادة (٣٩):

لا يجوز لغير أفراد الفريق العلاجي أو القائمين على السجلات الطبية الاطلاع على المستندات الخاصة بالمريض إلا بإذن كتابي منه. كما لا يجوز استخراج صورة منها إلا بإذن من المجلس الإقليمي للصحة النفسية.

### مادة (٤٠):

لا يجوز تقييد حرية المريض جسدياً أو عزله بأية وسيلة دون إتباع الإجراءات الفنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

## الباب السادس

### صندوق الصحة النفسية

#### مادة (٤١):

ينشأ بوزارة الصحة والسكان صندوق للصحة النفسية، يديره مجلس إدارة يشكل بقرار من الوزير المختص بالصحة برئاسته أو برئاسة أحد نوابه، وعضوية كل من :

- ١- رئيس الإدارة المركزية للأمانة النفسية للمجلس القومى للصحة النفسية.
- ٢- أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان.
- ٣- رئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة بوزارة الصحة والسكان.
- ٤- أحد أعضاء المجلس القومى للصحة النفسية يختاره المجلس.
- ٥- ممثل عن الجمعيات الأهلية المهتمة بالمرضى النفسيين، يختاره الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ٦- إحدى الشخصيات العامة المهتمين بالصحة النفسية، يختاره الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ٧- مراقب مالي بوزارة الصحة .
- ٨- المستشار القانونى للوزير المختص بالصحة.
- ٩- وللمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة، وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظم عمل المجلس وكيفية إصدار قراراته.

#### مادة (٤٢):

تتكون موارد الصندوق من:

- ١- ما يخص للصندوق من الموازنة العامة للدولة بالمقطع التمولي للصناديق والحسابات الخاصة بحساب الخزانة الموحد.
- ٢- رسوم قيد المنشآت المنصوص عليها بالمادة (٢) من هذا القانون فى

سجلات المجلس الإقليمي للصحة النفسية وذلك بعد أقصى عشرة آلاف جنيه لكل منشأة ويصدر بتحديد الرسم قرار من الوزير المختص بالصحة حسب عدد أسرة المنشأة وتحدد اللائحة التنفيذية لهذا القانون الشروط والإجراءات اللازمة في هذا الشأن

٣- حصيلة دمغات الصحة النفسية المستحقة على استخراج الشهادات والتقارير الطبية التي تحدد بقرار من الوزير المختص بالصحة وذلك بواقع ثلاثين جنيهاً عن الشهادة أو التقرير .

٤- ما يؤدي عن الدخول للعلاج بمنشآت الصحة النفسية والتي تحدد بقرار من الوزير المختص بالصحة بواقع مائة جنيه تسددها المنشأة عن كل حاله دخول للعلاج بها.

٥- الهيئات والوصايا والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الصندوق ويتم الصرف من هذه الحصيلة في الأغراض التالية:

- ٤٠% لإجراءات التقييم المستقل.
- ٣٠% للتدريب.
- ١٠% لعمل حملات توعية عن الصحة النفسية بالمجتمع.
- ١٠% دعم لجان حقوق المرضى.
- ٥% لبدلات حضور أعضاء مجالس الصحة النفسية.
- ٥% حوافز للعاملين بالصحة النفسية.

#### مادة (٤٣):

يصدر الوزير المختص بالصحة قراراً باللائحة المالية والإدارية لصندوق الصحة النفسية.

## الباب السابع

### العقوبات

#### مادة (٤٤):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر، يعاقب علي الجرائم الواردة في هذا القانون بالعقوبات المنصوص عليها من المواد التالية

#### مادة (٤٥):

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيهاً ولا تزيد علي عشرة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- ١- كل طبيب أثبت عمداً في تقريره ما يخالف الواقع في شأن الحالة النفسية أو العقلية لأحد الأشخاص بقصد إدخاله المنشأة أو إخراجه منها.
- ٢- كل من حجز أو تسبب عمداً في حجز أحد الأشخاص بصفته مصاباً بأحد الأمراض النفسية أو العقلية في غير الأمكنة أو الأحوال المنصوص عليها في هذا القانون.

#### مادة (٤٦):

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على ثلاثة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين:

- ١- كل من مكن عمداً شخصاً خاضعاً لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي من الهرب أو ساعده عليه أو أخفاه بنفسه أو بواسطة غيره مع علمه بذلك.
- ٢- كل من حال دون إجراء التفتيش المخول للمجلس القومي للصحة النفسية أو المجلس الإقليمي للصحة النفسية أو من يندبه لذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .
- ٣- كل من رفض إعطاء معلومات يحتاج إليها المجلس القومي للصحة النفسية أو المجلس الإقليمي للصحة النفسية أو مفتشوها في أداء مهمتهم أو أعطى معلومات مخالفه للحقيقة مع علمه بذلك.
- ٤- كل من أبلغ إحدى الجهات المختصة كذباً مع سوء القصد في حق أحد

الأشخاص بأنه مصاب بمرض نفسي مما نصت عليه أحكام هذا القانون.

#### **مادة (٤٧):**

يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على خمسة آلاف جنيهاً أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من كان مكلفاً بحراسة أو تمييز أو علاج شخص مصاب بمرض نفسي وأساء معاملته أو أهمله بطريقة من شأنها أن تحدث له آلاماً أو أضراراً، وإذا ترتب على سوء المعاملة مرض أو إصابة أو إعاقة بجسم المريض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات.

#### **مادة (٤٧) مكرراً:**

يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من زاول مهنة العلاج النفسي من غير الأطباء النفسيين دون ترخيص، وفي حالة العود تضاعف العقوبة.

#### **مادة (٤٧) مكرر (١):**

مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد منصوص عليها في قانون العقوبات أو أى قانون آخر، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تزيد على خمسين ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من خالف حكم المادة (٣٥ مكرراً ٧).  
فإذا ترتب على ذلك حدوث عاهة مستديمة، تكون العقوبة السجن وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه، وتكون العقوبة السجن المشدد الذى لا تقل مدته عن عشر سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه إذا ترتب على الفعل المشار إليه موت المريض.

#### **مادة (٤٨):**

يعاقب بغرامه لا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من خالف حكماً من أحكام المواد (١١، ٢٧، ٣٠، ٢٨، ٣٦) من هذا القانون.

#### **مادة (٤٩):**

يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين الف جنيه كل من أفشى سرا من أسرار المريض النفسى بالمخالفة لأحكام هذا القانون، أو أعطاه

عمدا أو بإهمال شديد دواء بدون تعليمات الطبيب المختص أو بالمخالفة لتعليماته.

**مادة (٥٠):**

يعاقب بغرامه لا تزيد على ثلاثة آلاف جنيه كل من خالف أحكام المادة (٣٧) من هذا القانون. ويعاقب بغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه كل من خالف حكم المادة (٤٠) من هذا القانون.

## اللائحة التنفيذية

### المعدلة بقرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١

#### قرارات وزارة الصحة والسكان

#### قرارات

#### وزارة الصحة والسكان

#### قرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض

النفسي الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١٠

#### وزير الصحة والسكان

- بعد الاطلاع على قانون رعاية المريض النفسي الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩؛ والمعدل بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ٢٠٢٠
- وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٩٦ بتنظيم وزارة الصحة والسكان؛
- وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١٠ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون؛ رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ المشار إليه والمعدلة بالقرار رقم ٢١٠ لسنة ٢٠١١

#### ( المادة الأولى )

يستبدل بعبارة "وزير الصحة" عبارة "الوزير المختص بالصحة" أينما وردت في اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي المشار إليها.

#### ( المادة الثانية )

يُستبدل بنصوص المواد أرقام (٣)، ٤ البند (ب)، ٥/ فقرة ثانية ٧،٨ فقرة أولى، ٩/ فقرة أولى؛ ١٦، ٢٧/ فقرة أولى، ٢٩، ٣٧، ٣٩) من اللائحة التنفيذية



لقانون رعاية المريض النفسي المشار إليها.

### (المادة الثالثة)

يضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي المشار إليه باب جديد بعنوان "الباب الرابع مكرراً" (تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء النفسيين).

### (المادة الرابعة)

تضاف إلى اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي المشار إليها مواد وفقرة جديدة بأرقام: (٢١ مكرراً)، (٢١ مكرراً ١) (٢٥/فقرة خامسة)، (٣٢ مكرراً).

### (المادة الخامسة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

صدر في ٢٠٢١/٢/٣

وزير الصحة والسكان

أ.د. هالة زايد

## قانون رعاية المريض النفسي

### وزارة الصحة والسكان

قرار رقم ٥٥ لسنة ٢٠٢١

بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون رعاية المريض النفسي

الصادرة بقرار وزير الصحة رقم ١٢٨ لسنة ٢٠١٠

### الباب الأول

#### أحكام عامة

##### مادة (١) :

يعتد في تحديد الاضطراب النفسي والعقلي المنصوص عليه في البند (ج) من المادة (١) من قانون رعاية المريض النفسي بالمعايير التي يضعها المجلس القومي للصحة النفسية وفقاً لأحدث المراجع الصادرة عن منظمة الصحة العالمية بشأن التصنيف الدولي للاضطرابات النفسية والسلوكية.

##### مادة (٢) :

تسرى أحكام هذه اللائحة على منشآت الصحة النفسية الآتية:

(أ) المستشفيات المتخصصة في الطب النفسي سواء كانت عامة أو خاصة التي تقدم العلاج للاضطرابات النفسية والعلاج النفسي لحالات الإدمان وإعاقات التعلم والإعاقات الذهنية والمسنين.

(ب) أقسام الطب النفسي بالمنشآت العامة والخاصة التي تقدم الخدمات المنصوص عليها في البند السابق.

(ج) المراكز الطبية المرخص لها بالعمل في مجال الصحة النفسية، ويشمل مجال الصحة النفسية الخدمات المشار إليها في البند (أ) من هذه المادة.

وتعامل دور النقاها العاملة في هذا المجال معاملة المراكز الطبية المشار إليها.

**مادة (٣):**

- يشترط للترخيص الصادر من وزارة الصحة والسكان بإدارة أو تشغيل أى منشأة من منشآت الصحة النفسية ما يأتى:
- (أ) أن تتبع معايير السلامة البيئية والإكلينيكية التى يصدر بها قرار من المجلس القومى للصحة النفسية.
- (ب) أن تستوفي مواصفات غرف جلسات تنظيم إيقاع المخ (غرفة علاج وغرفة إفاقة ومكان مخصص للانتظار) ومواصفات غرف العزل، والتى يصدر بها جميعاً قرار من المجلس القومى للصحة النفسية.
- (ج) أن يكون التصميم الهندسى للمنشأة متناسيا مع خصوصية المرضى النفسيين وراحة وأمن المواطنين.

**مادة (٤):**

- تتبع فى قيد منشآت الصحة النفسية التى تسرى عليها أحكام القانون بسجلات المجلس الإقليمى المختص الإجراءات الآتية:
- (أ) يقدم طلب قيد المنشأة إلى المجلس الإقليمى المختص على النموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ١ صحة نفسية) مصحوباً برسم معاينة باسم المجلس القومى للصحة النفسية على النحو المبين بالمادة (٣٩) من هذه اللائحة.
- (ب) يتولى المجلس الإقليمى المختص وإدارة العلاج الحر بوزارة الصحة والسكان معاينة المنشأة والتأكد من مطابقتها للشروط والمواصفات والمعايير المنصوص عليها فى المادة (٣) من هذه اللائحة.
- (ج) يعرض تقرير اللجنة المذكورة على المجلس الإقليمى المختص للنظر فى الموافقة على قيد المنشأة، وفى حالة الموافقة يتم سداد باقى القيد المقرر، وفى حالة عدم الموافقة يجوز للمجلس إعطاء المنشأة مهلة لا تتجاوز ستة أشهر لاستيفاء الشروط والمواصفات والمعايير المطلوبة، فإذا لم يتم الاستيفاء خلال هذه المدة يعتبر الطلب كأن لم يكن . وتتبع ذات الإجراءات عند تجديد المنشأة.

## مادة (٥):

يجب أن يكون لدى كل منشأة من منشآت الصحة النفسية سجل خاص للمرضى النفسيين، أيا كانت سبب دخولهم المنشأة، وينشأ هذا السجل وفقاً للنموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٢ صحة نفسية)، على أن يكون من نسختين، ويتضمن البيانات الخاصة بكل مريض، وأن تكون صفحة مرقمة ومختومة بخاتم المجلس الإقليمي المختص، وتحفظ إحداها لدى مدير المنشأة والأخرى بقسم السجلات الطبية بالمنشأة.

ويجب على المنشأة أن تحتفظ بهذا السجل لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل تبدأ من تاريخ انتهاء السجل، كما يتم الاحتفاظ بنسخة ورقية من الملفات الطبية للمرضى لمدة خمسة عشر عاماً على الأقل من تاريخ الدخول، ويتم الاحتفاظ بنسخة إلكترونية دائمة.

ويجوز لكل من المجلس القومي للصحة النفسية والمجلس الإقليمي المختص الاطلاع على السجل المشار إليه، وذلك بواسطة لجنة فنية من الأطباء النفسيين، مع الاحتفاظ بسرية المعلومات، ويضع المجلس القومي للصحة النفسية نظاماً يكفل حفظ سرية المعلومات وعدم إفشائها لغير الأعراض العلاجية إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

## الباب الثانى

### مجالس الصحة النفسية

#### الفصل الأول

#### المجلس القومى للصحة النفسية

##### مادة (٦) :

يتبع المجلس القومى للصحة النفسية المنشأ بقانون برعاية المريض النفسى الوزير المختص بالصحة، ويجوز للوزير إنشاء مجالس إقليمية للصحة النفسية بالمحافظات.

##### مادة (٧) :

يشكل المجلس القومى للصحة النفسية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بالصحة ، ويجوز للمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة والتخصص دون أن يكون له صوت معدود فى المداولات.

ويحدد بقرار من الوزير المختص بالصحة مقابل حضور الجلسات لرئيس وأعضاء المجلس ، ومن يستعان به من ذوى الخبرة والتخصص.

ويعين المجلس أمانة فنية وسكرتارية للمجلس والأمانة ، يصدر بتنظيم عملهما قرار من الوزير المختص بالصحة.

ويجتمع المجلس مرة كل ثلاثة أشهر على الأكثر أو بناء على طلب من رئيس المجلس أو ثلث أعضائه، وتوجه الدعوة من رئيس المجلس أو من ينيبه قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل.

وتكون اجتماعات المجلس صحيحة إذا حضرها أكثر من نصف أعضائه، وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس.

##### مادة (٨) :

فى تطبيق أحكام المادة (٧) من قانون رعاية المريض النفسى ، يضع المجلس القومى للصحة النفسية السياسات التى يجب اتباعها بالمنشآت الواقعة تحت إشرافه

- ورقابته ، وذلك بما يضمن احترام حقوق وسلامة المرضى النفسيين المنصوص عليها في القانون المشار إليه ، وعلى الأخص في المادة (٣٦) منه.
- ويلتزم المجلس بإصدار ونشر تقرير سنوى عن مجمل أعماله يكون متاحاً للمواطنين، ويتضمن التقرير على الأخص ما يأتي:
- أ- السياسات التي أقرها المجلس لضمان احترام وحقوق وسلامة المرضى النفسيين.
  - ب- الأنشطة التي قام به المجلس لتحقيق المهام الموكلة إليه طبقاً لأحكام القانون.
  - ج- تقييم المجلس لمدى التزام المنشآت الخاضعة له بتطبيق أحكام القانون والسياسات التي أقرها المجلس.
  - د- إحصائيات عن حالات الدخول والعلاج طبقاً لأحكام قانون رعاية المريض النفسي، وكذلك الشكاوى والتظلمات الواردة للمجلس.
  - هـ- أنشطة المجالس الإقليمية للصحة النفسية التابعة له.
- ويجب أن يصدر هذا التقرير فيما لا يجاوز ٣١ مايو من كل عام.

#### مادة (٩):

للمجلس القومى للصحة النفسية تشكيل لجنة فنية للتفتيش على المنشآت المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رعاية المريض النفسي ، ولبحث الشكاوى والتظلمات ، على أن تشكل اللجنة من الأطباء المسجلين لديه والمشهود لهم بالأمانة والكفاءة ، وللجنة أن تستعين في أداء أعمالها بأحد العاملين بالإدارات المختصة بحقوق المريض النفسي بالمجلس القومى للصحة النفسية أو بالمجالس الإقليمية بحسب الأحوال.

ويحق لأعضاء اللجنة إجراء التفتيش على المنشأة طبقاً للسياسات التي يقرها المجلس القومى للصحة النفسية في هذا الصدد، وإجراء مقابلات مع المرضى والاطلاع على الملفات الطبية وسجلات المستشفى، كما يحق لهم الحصول على صورة من المستندات التي يطلبونها وتلتزم اللجنة برفع تقرير للمجلس عن زيارتها.

مادة (١٠):

تتولى الأمانة الفنية للمجلس القومي للصحة النفسية الاختصاصات الآتية:

- أ- تنفيذ قرارات المجلس.
- ب- تسيير الأعمال الإدارية للمجلس.
- ج- صياغة ومراجعة الموضوعات المطروحة على المجلس.
- د- إعداد تقارير دورية عن نشاط المجلس وعرضها عليه قبل نشرها في كتيب يصدر نهاية كل عام، وكذلك على شبكة المعلومات الدولية.
- هـ- إبداء الرأى في التظلمات الواردة للمجلس وعرض تقرير عليه بالتوصيات اللازمة.
- و- اقتراح تشكيل اللجنة الفنية المنصوص عليها في المادة (٤/٧) من قانون رعاية المريض النفسي من الأطباء المتخصصين للاطلاع على سجلات المرضى عند اللزوم.
- ز- التنسيق مع الجهات المعنية بشأن السياسات التى تضمن احترام حقوق وسلامة المرضى النفسيين طبقاً لما يقرره المجلس.
- ح- اقتراح التعديلات التى تراها الأمانة لازمة لتطوير السياسات المعمول بها فى منشآت الصحة النفسية وعرضها على المجلس.
- ط- مباشرة اختصاصات الأمان الفنية للمجالس الإقليمية للصحة النفسية فى المحافظات التى لم يشكل بها مجلس إقليمي للصحة النفسية.
- ى- ما يسندة إليها المجلس من اختصاصات.

## الفصل الثاني

### المجالس الإقليمية للصحة النفسية

#### مادة (١١):

تشكل بقرار من الوزير المختص بالصحة مجالس إقليمية للصحة النفسية يشمل نطاق عملها محافظة أو أكثر من المحافظات المجاورة، وذلك طبقاً لأحكام المادة (٨) من قانون رعاية المريض النفسي.

ويحدد الوزير المختص بالصحة مقابل حضور الجلسات لرئيس وأعضاء بالمجلس ومن يستعان به من ذوى الخبرة والتخصص.

ويجتمع المجلس مرة على الأقل كل شهر.

ويعين المجلس الإقليمي أمانة فنية تابعة له، وما يلزم من أجهزة إدارية.

ويحضر رئيس الأمانة الفنية جلسات المجلس دون أن يكون له صوت معدود.

وتباشر الأمانة الفنية الاختصاصات المنصوص عليها في البنود من (أ) إلى (و) من المادة (١٠) من هذه اللائحة، وذلك بالإضافة إلى ما يسنده إليها المجلس من اختصاصات أخرى.

#### مادة (١٢):

يختص المجلس الإقليمي للصحة النفسية بالإشراف على تطبيق أحكام قانون رعاية المريض النفسي في النطاق المحلي الكائن به ومباشرة المهام المنصوص عليها في المادة (٩) من ذلك القانون.

ويتولى المجلس الإقليمي إنشاء سجل لقيود أسماء الأطباء النفسيين المسموح لهم من قبل المجلس القومى بتطبيق قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية والتقييم المستقل.

ويشترط القيد في هذا السجل ما يأتى:

أن يكون الطبيب مقيد بنقابة الأطباء بسجلات الأخصائيين أو الاستشاريين في الطب النفسي. ويندب المجلس الإقليمي من يراه من الأطباء المقيدين في السجل المشار إليه وذلك لإجراء التقييم النفسى وفحص المودعين بقرارات أو أحكام قضائية



بناءً على طلب من مدير المنشأة.

**مادة (١٣):**

يشكل المجلس الإقليمي لجاناً من ذوى الخبرة والاختصاص في مجال الصحة النفسية لمراجعة قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية، على أن تتكون اللجنة من طبيبين على الأقل من الأطباء النفسيين، بشرك ألا يكونا من القائمين على علاج المريض الإلزامى محل الفحص أو من العاملين بالمنشأة التي يعالج بها المريض.

ويجوز للمجلس أن يضم لعضوية اللجنة من يراه من ذوى الخبرة أو الاختصاص في مجال الصحة النفسية حسبما يقتضيه الحال.

وتتولى اللجنة فحص ومراجعة قرارات الدخول والعلاج الإلزامى والأوامر العلاجية بما في ذلك مراجعة الإجراءات والتقارير والتقييمات الخاصة بالمريض، وللجنة الحق في الاطلاع على ملف المريض وفحصه لتقييم حالته، ويجب على اللجنة أن ترفع للمجلس تقريراً بنتائج أعمالها وقراراتها، ولا تعتبر قراراتها نهائية إلا بعد التصديق عليها من المجلس الإقليمي المختص، ويجوز لكل ذى شأن التظلم من قرارات اللجنة إلى المجلس الإقليمي المختص، وعلى المجلس أن يبت في التظلم خلال أسبوعين من تاريخ تقديمه.

## الباب الثالث

### دخول المريض بمنشآت الصحة النفسية

#### الفصل الأول

#### الدخول الإرادى

##### مادة (١٤) :

يحق لكل مريض نفسي بلغ الثامنة عشر من عمره طلب دخول إحدى منشآت الصحة النفسية دون موافقة أحد كما يحق له طلب الخروج في أي وقت إلا إذا انطبقت عليه شروط الدخول الإلزامي وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في هذا الشأن، وفي جميع الأحوال يخطر أهل المريض متى وافق على ذلك.

##### مادة (١٥) :

عند طلب المريض - في حالة الدخول الإرادى- الخروج يجوز للطبيب النفسى المسئول أو من ينوب عنه أن يمنعه من مغادرة المنشأة لمدة لا تتجاوز اثنتين وسبعين ساعة في الحالتين المنصوص عليهما في المادة (١١) من قانون رعاية المريض النفسى، وذلك بناء على التقييم النفسى المسبب الذى يعده، على أن يتضمن هذا التقرير ما يأتى:

أ) الفحص الإكلينيكي لحالة المريض شاملا تقييما لقدراته العقلية.  
ب) تقييما لاحتمال الخطورة التى يشكلها المريض على نفسه أو على الآخرين في حالة خروجه من المستشفى.

ج) تقييماً لمدى تأثير نوع وشدة المرض على قدرة المريض على رعاية نفسه إذا صرح له بالخروج، على أن يتم اثبات ذلك التقييم في النموذج المعد لذلك (نموذج رقم ٣ صحة نفسية).

وتخطر لجنة رعاية حقوق المريض النفسى بهذا الإجراء فيما لا يجاوز أربعاً وعشرين ساعة من وقت منع المريض من مغادرة المنشأة.  
ولا يجوز للطبيب إعطاء هذا المريض أى علاج دون موافقته خلال تلك المدة فيما عدا علاج الطوارئ.

وفى حالة تطبيق نظام الدخول والعلاج الإلزامى طبقاً لأحكام المادتين (١٣)،

و (٢٨)، من قانون رعاية المريض النفسى والمادة (١٧) من هذه اللائحة، يجب إبلاغ أحد الأشخاص المذكورين بالمادة (١٤) من القانون خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ إصدار قرار الدخول الإلزامى. ويجوز مد فترة منع المريض من مغادرة المنشأة حتى أسبوع من تاريخ المنع وذلك إذا استمرت المبررات المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون ولم يكن في الإمكان الحصول على التقييم الطبى المستقل خلال الثلاثة أيام الأولى من منع المريض من مغادرة المنشأة. ويخطر المجلس الإقليمى للصحة النفسية خلال أربع وعشرين ساعة من قرار المد على النموذج المعد لذلك (نموذج رقم ٣ صحة نفسية) بالأسباب التى أدت إلى ذلك ويجوز عندئذ مد علاج الطوارئ خلال فترة منع المريض من الخروج.

#### مادة (١٦):

يجوز لأى من الوالدين أو الوصى أو القيم تقديم طلب فحص المريض النفسى ناقص الأهلية أو فاقدها لعلاجه بإحدى ن شآت الصحة النفسية على النموذج المعد لذلك والمرفق بهذه اللائحة (نموذج ٤ صحة نفسية)، على أن يبين طالب الفحص صفته القانونية فى هذا الطلب ، مع احتفاظ المنشأة بصورة ضوئية من كافة الأوراق الدالة على ذلك ، وتخطر المنشأة الأخصائى الاجتماعى لديها إن وجد بهذا الطلب. وفى حالة دخول المريض يجب أن يبلغ المجلس الإقليمى للصحة النفسية خلال يومى عمل من تاريخ الدخول على النموذج المعد لذلك (نموذج رقم ٥ صحة نفسية) كما يجوز لأى من الوالدين أو الوصى أو القيم تقديم طلب للخروج فى أى وقت إلا إذا انطبقت على المريض شروط الدخول الإلزامى ، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى هذا الشأن ويجوز للطبيب إنهاء دخول المريض متى رأى أن حالته لا تستدعى استمرار وجوده بالمنشأة ، على أن تخاطب المنشأة طالب الدخول بالحضور لاصطحاب المريض ، فإذا لم يحضر أو رفض اصطحابه يتم إبلاغ النيابة العامة للنظر فى الأمر بتسليم المريض إلى ذويه. وفى جميع الأحوال يبلغ المجلس الإقليمى المختص خلال يومى عمل من تاريخ خروج المريض على النموذج المعد لذلك (نموذج رقم ٦ صحة نفسية).

## الفصل الثاني الدخول الإلزامي

### مادة (١٧):

لا يجوز إدخال أى شخص إلزامياً للعلاج بإحدى منشآت الصحة النفسية المنصوص عليها في المادة (٢) من قانون رعاية المريض النفسي إلا بعد توافر الشروط الآتية:

(أ) وجود علامات واضحة تدل على وجود مرض نفسي شديد.

(ب) توافر إحدى الحالتين الآتيتين:

١- وجود احتمال تدهور شديد ووشيك للحالة المرضية النفسية.

٢- وجود أعراض للمرض النفسي تمثل تهديداً جدياً ووشيكاً لسلامة وصحة وحياة المريض أو سلامة وصحة وحياة الآخرين.

(ج) تعذر علاج المريض دون إدخاله المنشأة إلزامياً.

(د) أن يكون المريض رافضاً دخول المنشأة لتلقى العلاج اللازم.

(هـ) موافقة طبيب نفسي متخصص في الطب النفسي.

وعلى الطبيب الذى صرح بالدخول أن يملأ النموذج الخاص بالدخول الإلزامى المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٥ صحة نفسية) لإرساله إلى الجهات المنصوص عليها في المادة (١٣) من قانون رعاية المريض النفسي خلال أربع وعشرين ساعة من دخول المريض.

ويقدم طلب دخول المريض إلزامياً للمنشأة من أى من الأشخاص المذكورين في المادة (١٤) من القانون المشار إليه على النموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٤ صحة نفسية).

ويعتبر طلب الدخول كأن لم يكن إذا لم يتم إدخال المريض خلال أسبوعين من تاريخ تقديم الطلب، وفى حالة حضور المريض للمنشأة دون تقديم طلب دخول وكانت حالته تستدعى الدخول الإلزامى يجوز للطبيب المتخصص والمقيد بالمجلس الإقليمي المختص إدخاله على أن يتم ابلاغ الشرطة أو أحد الأشخاص المذكورين

في المادة (١٤) من القانون لاستكمال إجراءات الدخول وذلك خلال ثمان وأربعين ساعة من تاريخ الدخول.

وتلتزم المنشأة بإبلاغ المريض وذويه بحقوقه المترتبة على ذلك والمنصوص عليها في المادتين (٢٠ ، ٣٦) من القانون.

ويقوم المجلس القومي للصحة النفسية بالتنسيق مع وزارة التضامن الاجتماعي بتحديد الدور الذي تقوم به مكاتب الخدمة الاجتماعية في الأحياء المختلفة بشأن تنفيذ أحكام قانون رعاية المريض النفسي.

#### مادة (١٨):

في تطبيق أحكام المادة (١٧) من قانون رعاية المريض النفسي، يقصد بالوسائل العادية لإحضار المريض إلى إحدى منشآت الصحة النفسية في الحالات غير العاجلة، تلك الوسائل التي لا تستدعي تقييده جسدياً.

#### مادة (١٩):

في الحالات العاجلة التي تمثل فيها حالة المريض خطراً فورياً على حياته أو سلامته أو حياة أو سلامة الآخرين والتي لا تحتمل اتخاذ الإجراءات الواردة في المادة (١٧) من القانون يجوز إبلاغ إحدى منشآت الصحة النفسية لفحص المريض ونقله للعلاج على وجه السرعة وذلك بالشروط الآتية:

أ) تقديم طلب كتابي للمنشأة من أحد الأشخاص المذكورين في المادة (١٤) من قانون رعاية المريض النفسي على النموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٤ صحة نفسية).

ب) أن يتم الفحص بواسطة طبيب متخصص.

ج) أن تتوافر شروط الدخول الإلزامي المنصوص عليها في المادة (١٣) من القانون المشار إليه والمادة (١٧) من هذه اللائحة.

د) أن يرفع تقريراً لمجلس الصحة النفسية المختص عن الحالة خلال أربع وعشرين ساعة على النموذج المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٥ صحة نفسية).

### مادة (٢٠):

مع عدم الإخلال بأحكام المادة (١٩) من قانون رعاية المريض النفسي، إذا اقتضت حالة مريض الدخول الإلزامي إبقائه بالمنشأة مدة أطول من ثلاثة أشهر يجب على الطبيب النفسي المسئول إبلاغ المجلس الإقليمي المختص قبل انتهاء تلك المدة بأسبوعين على الأقل، ويكون المد بقرار من المجلس لمدد لا تتجاوز ستة أشهر، وذلك بعد إعادة تقييم حالة المريض بواسطة المجلس طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في القانون، ولا يجوز تحديدها إلا بقرار من المجلس المذكور.

ويجوز للطبيب النفسي المسئول إلغاء حالة الدخول الإلزامي قبل انتهاء المدة المقررة لإبقاء المريض إذا انتفت مبررات الدخول الإلزامي ، على أن يقوم بإبلاغ الجهات المنصوص عليها في المادة (١٤) من قانون رعاية المريض النفسي خلال يومي عمل من تاريخ انتهاء حالة الدخول الإلزامي على النموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٦ صحة نفسية).

### مادة (٢١):

مع عدم الإخلال بحكم الفقرة الأخيرة من المادة (٩) من قانون رعاية المريض النفسي يجوز لمدير المستشفى نقل المريض الخاضع لقرارات الدخول أو العلاج الإلزامي من منشأة من منشآت الصحة النفسية إلى أخرى وبعد إبلاغ مجلس الصحة النفسية المختص بناءً على تقييم يوضح حالة المريض والأسباب الداعية إلى نقله.

### مادة (٢١) مكررا:

إذ هرب المريض الخاضع لنظام الدخول الإلزامي وجب على إدارة المنشأة بعد إبلاغها للشرطة أو النيابة العامة، إخطار المجلس الإقليمي المختص لمتابعة الأمر.

### مادة (٢١) مكررا (١):

يجوز لمدير المنشأة في حالة إصابة المريض بمرض جسماني يندر بالموت، بناءً على تقرير طبي من استشاري أمراض باطنية أو جراحة، وعدم تقديم أحد أقاربه أو من يقوم على شئونه طلباً لخروجه، أن يقرر نقل المريض إلى منشأة طبية غير نفسية وذلك بصحبة أحد أفراد هيئة التمريض النفسي من المنشأة لتقديم العلاجات

الباطنية اللازمة وعودته للمنشأة النفسية بعد تحسن حالته لاستكمال إجراءات العلاج النفسى.

## الفصل الثالث

### الإيداع بقرارات أو بأحكام قضائية

#### مادة (٢٢):

يتم إيداع المتهمين للفحص بإحدى منشآت الصحة النفسية طبقاً للإجراءات وفى الأحوال المنصوص عليها في المادة (٢٤) من قانون رعاية المريض النفسى. ويضع المجلس القومى للصحة النفسية معايير اختيار الطبيب النفسى المسموح له بالمشاركة في لجان تقييم المودعين للفحص في منشآت الصحة النفسية بقرارات أو أحكام قضائية من بين المقيدين في المجلس الإقليمى المختص، كما يحدد المقابل المادى المناسب لذلك.

ويتمتع المودع للتقييم بموجب أحكام أو أوامر قضائية بكافة حقوق المرضى المنصوص عليها في المادة (٣٦) من القانون فيما عدا البنود أرقام (٥، ١١، ١٥، ١٦، ١٨) من هذه المادة على أن يراعى أخذ إذن الجهة القضائية المختصة بالنسبة للبنود (١٣، ١٤)، منها، وذلك ما لم تقرر اللجنة المنصوص عليها في المادة (٢٤) من القانون أن المودع لا يعانى من مرض نفسى.

#### مادة (٢٣):

يعامل المودع للعلاج بأوامر قضائية معاملة المريض الإلزامى فيما يخص العلاج من كافة الوجوه فيما عدا ما ورد النص عليه في المادة (٣٣- البند ٤) من قانون رعاية المريض النفسى.

ولا يجوز إنهاء الإيداع للعلاج أو منح المريض إجازة علاجية إلا بعد الرجوع إلى الجهة القضائية الأمرة بالإيداع وبناءً على توصية المجلس القومى للصحة النفسية، مع مراعاة ما جاء بالمادة (٢٥) من القانون.

ويجب مراجعة أسباب ومبررات قرار الإيداع مرة كل عام على الأقل بواسطة لجنة يشكلها المجلس القومى للصحة النفسية.

## الباب الرابع علاج المريض النفسي

### مادة (٢٤):

في تطبيق أحكام المادة (٢٧) من قانون رعاية المريض النفسي يلتزم الطبيب النفسي بعدم إعطاء أى علاج لمريض الدخول الإرادى دون الحصول على موافقته المسبقة المبينة على إرادة حرة مستنيرة، كما يلتزم بتسجيل الخطة العلاجية المقترحة، وإثبات موافقة المريض أو عدم موافقته فى الملف الطبى له وذلك بمراعاة ما يأتى: أن تكون موافقة المريض صريحة، ولا يعتبر مجرد عدم الاعتراض موافقة صريحة.

ويلتزم الطبيب باتخاذ الإجراءات الآتية:

أ) تسجيل مقدرة المريض العقلية وموافقته على الخطة العلاجية بناءً على إرادة حرة مستنيرة.

ب) تسجيل الخطة العلاجية متضمنة نوع العلاج الدوائى المقترح والجرعة وطريقة إعطائه، وكذلك العلاج النفسى والتأهيلي، وأى تدخل علاجى آخر، ودور أعضاء الفريق العلاجى فى الخطة العلاجية.

ج) وفى جميع الأحوال يلتزم أعضاء الفريق العلاجى بتسجيل كل تدخل علاجى يقوم به أى منهم بملف المريض على أن يشمل معلومات كافية عنه، وعلى الأخص نوع التدخل، والغرض منه، وتاريخ هذا التدخل، وصفة وتوقيع عضو الفريق العلاجى.

### مادة (٢٥):

في تطبيق أحكام المادة (٢٨) من قانون رعاية المريض النفسي، يلتزم الطبيب النفسى المسئول بالحصول على موافقة مريض الدخول الإلزامى على تناول العلاج المقرر طبقاً للخطة العلاجية وإثبات ذلك بملف المريض، وإذا امتنع مريض الدخول الإلزامى عن تناول العلاج المقرر يحق للطبيب المسئول إلزامه بالعلاج مع إثبات ذلك بملف المريض. ويجب على الطبيب النفسى المسئول مراجعة إجراءات العلاج الإلزامى كل أربعة أسابيع على الأكثر، على أن يتم إثبات ذلك بملف



المريض.

ويتعين الحصول على تقديم طبي آخر مستقل إذا استمر العلاج الإلزامى مدة أكثر من ثلاثة أشهر، أو عند تجديد الدخول الإلزامى طبقاً لأحكام المادة (١٩) من القانون والمادة (٢٠) من هذه اللائحة.

وتتبع الإجراءات السابقة بالنسبة للمريض الذى أدخل طبقاً لأحكام المادة (١٢) من القانون ويمكن للطبيب النفسى إعطاء المريض النفسى جلستى تنظيم إيقاع المخ قبل حضور الطبيب التقييم المستقل وذلك في الحالات القصوى ومنها الأعراض التخشبية او الميول الانتحارية.

#### مادة (٢٦) :

يجوز في حالة الضرورة العاجلة (الطوارئ) إعطاء المريض النفسى العلاج دون الحصول على موافقته طبقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانون رعاية المريض النفسى مع مراعاة ما يأتى:

أ) إذا كانت حالة الطوارئ النفسية يمكن التنبؤ بها فعلى الطبيب النفسى المسئول أو من ينوب عنه أن يسجل بملف المريض الطبى الأعراض التى قد تشكل خطورة على المريض أو الآخرين والتدخل العلاجى المقرر عند حدوث تلك الحالة، على أن يتم تنفيذ تعليمات الطبيب واستدعاء الطبيب المناوب لمناظرة المريض فور حدوث تلك الأعراض.

ب) إذا نشأت حالة الطوارئ بطريقة لم يكن بالإمكان التنبؤ بها فعلى الفريق العلاجى المتواجد اتخاذ ما يلزم لحماية المريض والآخرين طبقاً لأحكام هذه اللائحة، على أن يتم استدعاء الطبيب المناوب في أسرع وقت ممكن لمناظرة المريض وتقرير العلاج اللازم له.

وفى الحالتين يتم إخطار لجنة رعاية حقوق المريض النفسى والطبيب النفسى المسئول فيما لا يجاوز أربعاً وعشرين ساعة من تطبيق علاج الطوارئ.

ويلتزم الفريق العلاجى بتسجيل حالة الطوارئ لدى حدوثها والعلاج المقرر في النموذج الخاص بذلك (نموذج رقم ٨ صحة نفسية).

ويجب ألا تجاوز مدة علاج الطوارئ النفسية اثنتين وسبعين ساعة مع مراعاة

ما جاء في المادة (١٥) من هذه اللائحة.

#### مادة (٢٧):

عند إعطاء المريض النفسي الذي يتمتع بالقدرة العقلية جلسات تنظيم إيقاع المخ يتعين الحصول على موافقة كتابياً بناءً على إرادة حرة مستتيرة وبعد إحاطته علماً بطبيعة هذا العلاج والغرض منه والمدة المقررة له، والآثار الجانبية التي قد تتجم عنه، والبدائل العلاجية له ويحقه في سحب موافقته متى شاء طبقاً للنموذج المعد لذلك (نموذج رقم ٩ صحة نفسية).

وإذا رفض المريض الخاضع لإجراءات الدخول والعلاج الإلزامي هذا النوع من العلاج وكان لازماً لحالته، فرض عليه بعد إجراء تقييم طبي مستقل، وتتبع ذات الإجراءات مع المريض النفسي الذي أدخل المنشأة طبقاً لأحكام المادة (١٢) من القانون.

#### مادة (٢٨):

يجوز للطبيب النفسي المسئول أن يصرح بإعطاء المرضى الخاضعين لقرارات الدخول والعلاج الإلزامي إجازات علاجية بالشروط الآتية:

- ١- أن تكون الإجازات العلاجية جزءاً من الخطة العلاجية للمريض.
- ٢- أن تصبح أعراض المرض النفسي لا تشكل تهديداً جدياً ووشيكاً على سلامة المريض أو الآخرين.
- ٣- أن يرافق المريض أحد من ذويه أو من يقوم برعايته ويكون مسئولاً عنه حتى عودته. ويلتزم الطبيب النفسي المسئول بتسجيل الإجازات العلاجية وفقاً للإجراءات المبينة في النموذج الخاص بذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ١٠ صحة نفسية).

وفي حالة تخلف المريض الحاصل على إجازة علاجية عن الحضور إلى المنشأة في نهاية المدة المحددة لإجازته تبلغ الشرطة عنه لإعادته مرة أخرى.

#### مادة (٢٩):

يجب في حالة نقل المريض الخاضع الدخول أو العلاج الإلزامي من المنشأة

طبقاً لأحكام المادة (٣٢) من القانون أن يصاحبه أحد أفراد هيئة التمريض النفسي لمتابعة حالته حتى عودته للمنشأة النفسية لاستكمال إجراءات العلاج النفسي، كما يجب إبلاغ المجلس الإقليمي المختص خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ نقله بحالة المريض وسبب النقل.

#### مادة (٣٠):

يجوز للطبيب النفسي المسئول تطبيق نظام الأوامر العلاجية على المريض النفسي الخاضع لنظام الدخول والعلاج الإلزامي بعد خروجه من المنشأة طبقاً للشروط والأحكام الواردة بالمادة (٣٣) من القانون.

وفي حالة عدم التزام المريض وأسرته بنظام الأوامر العلاجية يجوز للطبيب النفسي المسئول إبلاغ الشرطة لإعادته إلى المنشأة لاستكمال مدة الأوامر العلاجية مع إبلاغ المجلس الإقليمي خلال يومي عمل بحالة المريض وما اتخذ من إجراءات.

#### مادة (٣١):

يجب ألا تزيد مدة تطبيق نظام الأوامر العلاجية على ستة أشهر ويمكن للطبيب المسئول تجديدها لمدد أخرى بعد إبلاغ المجلس الإقليمي المختص والحصول على تقييم طبي مستقل، وذلك على النموذج المعد لذلك والمرفق بهذه اللائحة (نموذج رقم ٧ صحة نفسية) وفي جميع الأحوال يحق للمجلس أو الطبيب المسئول إلغاء هذه الأوامر العلاجية إذا وجد من الأسباب ما يبرر ذلك.

#### مادة (٣٢):

في حالة وفاة المريض الخاضع لإجراءات الدخول أو العلاج الإلزامي يرسل التقرير المنصوص عليه في المادة (٣٥) من قانون رعاية المريض النفسي لمجلس الصحة النفسية المختص خلال أسبوع من تاريخ الوفاة ما لم يطلب المجلس إرساله قبل ذلك.

## الباب الرابع مكررا تنظيم ممارسة مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين

### مادة (٣٢) مكررا:

استثناء من نص الفقرة الثانية من المادة ( ٢ ) من قانون رعاية المريض النفسى المشار إليه ، تسرى أحكام هذا الباب على ممارسة مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين أيا كان موقع عملهم.

ويقصد فى تطبيق أحكام هذا الباب بالكلمات والعبارات التالية المعانى المبينة قرين

كل منها:

( أ ) **العلاج النفسى** : نوع من العلاج يمارسه الطبيب النفسى أو المعالج النفسى من غير الأطباء النفسيين تحت إشراف الطبيب المذكور ، ويستخدم فيه مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعى لتقييم الاستجابات غير التوافقية أو التى يشوبها خلل وظيفى سواء فى الانفعال أو التفكير أو السلوك وعلاجها، وتشمل العلاجات المعرفية والسلوكية والإنسانية وغيرها من أنواع العلاجات الأخرى التى تثبت فاعليتها.

(ب) **المعالج النفسى** : هو من يقوم بتنفيذ خطة العلاج النفسى تحت إشراف الطبيب النفسى.

(ج) **اللجنة** : لجنة تنظيم مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين المشكلة بموجب المادة ٣٥ مكررا ( ١ ) من القانون.

(د) **القانون** : قانون رعاية المريض النفسى الصادر بالقانون رقم ٧١ لسنة ٢٠٠٩ وتعديلاته.

### مادة (٣٢) مكررا (١):

يقدم طلب الترخيص لممارسة مهنة العلاج النفسى لغير الأطباء النفسيين إلى الأمانة الفنية للجنة موقعا من طالب الترخيص ومبيئاً فيه اسمه ولقبه وجنسيته ومحل إقامته ، ومرفقاً به المستندات الآتية:

١ - صحيفة حالة جنائية حديثة.

٢ - شهادة أداء الخدمة العسكرية أو تأجيلها أو الإعفاء منها.

٣ - عدد (٥) صور فوتوغرافية حديثة تلصق إحداها على الطلب.

٤ - صورة بطاقة تحقيق الشخصية.

٥ - أصل شهادة الدبلوم أو الماجستير أو الدكتوراه أو صورة رسمية منها ، بحسب الأحوال

٦ - ما يفيد سداد رسم الطلب مقداره (٢٠٠٠ جنيه) ألف جنيه، ويتم سداؤه نقداً أو بإحدى وسائل الدفع غير النقدي.

### مادة (٣٢) مكرراً (٢):

تتولى الأمانة الفنية فحص طلب الترخيص والتأكد من توافر كافة الشروط المقررة ، وفى سبيل ذلك لها استيفاء أية بيانات أو مستندات تراها ضرورية للفحص ، وتعرض طلب الترخيص مشفوعاً برأيها على اللجنة للبت فيه.

### مادة (٣٢) مكرراً (٣):

يتبع فى تجديد الترخيص ذات الإجراءات المقررة لمنح الترخيص لأول مرة ويكون التجديد بعد أداء رسم مقداره (١٠٠٠ جنيه) ألف جنيه.

ويجب أن يقدم طلب تجديد الترخيص مستوفياً جميع البيانات والمستندات قبل انتهاء مدة الترخيص بأربعة أشهر على الأقل.

### مادة (٣٢) مكرراً (٤):

يتعين أن يجتاز طالب الترخيص تدريباً أكاديمياً فى العلاج النفسى فى الموضوعات التالية وبحد أقصى ثلاث دورات من الجهة الواحدة:

- دورة فى العلاج النفسى لأخلاقيات المهنة.
- دورة فى العلاج النفسى المعرفى للاكتئاب.
- دورة فى العلاج النفسى للوسواس القهرى.
- دورة فى العلاج النفسى للقلق والرهاب الاجتماعى.
- دورة فى العلاج النفسى للاضطرابات الشخصية.
- دورة فى العلاج النفسى لاضطراب كرب ما بعد الصدمة.
- دورة فى العلاج النفسى للمواد نفسانية الفاعلية " الإدمان "

### مادة (٣٢) مكرراً (٥):

يكون التدريب الأكاديمى فى إحدى الجهات التى تعتمدها اللجنة ، وفقاً للضوابط الآتية

:

١ - مراجعة المحتوى العلمى للدورات التدريبية.

٢ - عدد الساعات المقررة للدورة التدريبية.

٣ - المستوى العلمى والمهنى للمدرين.

### **مادة (٣٢) مكررا (٦):**

يتعين أن يجتاز طالب الترخيص تدريباً عملياً فى المستشفيات أو المراكز التى يتم اعتمادها من اللجنة وفقاً للضوابط الآتية:

١ - أن يكون التدريب فى مجال تطبيق أساليب العلاج النفسى السلوكى والعلاج المعرفى والعلاج المعرفى السلوكى والعلاج الجدلى السلوكى المعيارى ، ويكون مدته عامين على الأقل من مستشفى حكومى متخصص فى الطب النفسى أو من قسم الطب النفسى بمستشفى جامعى.

٢ - فى حالة التدريب بمستشفى خاص أو مركز خاصٍ متخصص فى الطب النفسى ، فيتعين أن تكون المستشفى أو المركز مرخصاً له وفقاً لأحكام القانون ، وألا يقل عدد الأسرة عن ٢٥ سريراً.

وفى جميع الأحوال لا يعند بالتدريب فى العيادات الخاصة.

### **مادة (٣٢) مكررا (٧):**

يتعين أن يجتاز طالب الترخيص المقابلة والاختبار اللذين تتضمهما اللجنة ، على أن يعد الاختبار بواسطة متخصصين فى مجالى الطب النفسى وعلم النفس الإكلينيكى، وبحيث يقيس الاختبار المعارف الضرورية لممارسة مهنة العلاج النفسى وأهمها: الطب النفسى ، السيكوباتولوجى ، وعلم النفس الإكلينيكى والمقابلة الإكلينيكية ، وتقنيات العلاج النفسى المعرفى والسلوكى.

### **مادة (٣٢) مكررا (٨):**

يكون للجنة أمانة فنية يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من الوزير المختص بالصحة.

### **مادة (٣٢) مكررا (٩):**

على المرخص له إخطار وزارة الصحة والسكان بأى تغيير فى محل إقامته أو فى عنوان المنشأة التى يزاول فيها مهنته خلال شهر من تاريخ حصول التغيير.

**مادة (٣٢) مكررا (١٠):**

ينشأ بوزارة الصحة والسكان سجل لقيد أسماء المرخص لهم فى ممارسة مهنة العلاج النفسى من غير الأطباء النفسيين ، ويقيد فيه اسم المرخص له ولقبه ومحل إقامته وجنسيته والمؤهلات العلمية الحاصل عليها والتاريخ والجهة الصادر منها . وتحفظ اللجنة بصورة من سجلات قيد التراخيص الصادرة وتجديدها .

ويعطى المرخص له مجاًناً صورة من هذا القيد ملصقاً عليه صورته ، وعليه حفظ هذا المستخرج فى المؤسسة التى يزول المهنة فيها وتقديمه عند أى طلب من المفتش المختص .

**مادة (٣٢) مكررا (١١):**

تتولى وزارة الصحة نشر الجدول الرسمى بأسماء المرخص له بممارسة مهنة العلاج النفسى من غير الأطباء النفسيين ، وتقوم سنوياً نشر ما يطرأ عليه من تعديلات .

## الباب الخامس حقوق المرضى

### مادة (٣٣):

يتمتع المريض النفسي الذي يعالج بإحدى منشآت الصحة النفسية بالحقوق المنصوص عليها بالمادة (٣٦) من قانون رعاية المريض النفسي. وتلتزم كل منشأة لأحكام القانون المشار إليه بتسليم المريض وذويه صورة من حقوق المريض النفسي المنصوص عليها في تلك المادة والمدونة في النموذج المعد لذلك المرفق بهذه اللائحة (نموذج ١١ صحة نفسية).

ويحق للمريض النفسي التظلم أو الشكوى من أى إجراء لأى من الجهات الآتية:

- ١- إدارة المنشأة.
  - ٢- لجنة رعاية حقوق المريض النفسي بالمنشأة.
  - ٣- المجلس الإقليمي أو القومي للصحة النفسية.
- وفي حالة التظلم أو الشكوى إلى إدارة المنشأة أو لجنة رعاية حقوق المريض النفسي يجب البت في ذلك خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام عمل من تاريخ تقديم الشكوى، وتلتزم لجنة رعاية حقوق المريض النفسي بإحاطة المريض كتابة بالرد على تظلمه أو شكواه خلال تلك المدة. وفي حالة الشكوى إلى المجلس الإقليمي أو القومي يجب أن يبت في الشكوى خلال أسبوعين من تاريخ تقديمها مع إحاطة مقدم الشكوى كتابة بالرد عليها.
- ويجوز للجنة رعاية حقوق المريض النفسي إحالة شكواه إلى المجلس الإقليمي أو المجلس القومي للصحة النفسية.

### مادة (٣٣):

لا يجوز إعطاء أى تقرير طبي إلا للمريض نفسه متى كان متمتعاً بالقدرة العقلية أو لمحاميه بموجب توكيل خاص منه أو بطلب من جهة أو هيئة قضائية. ويجوز بموافقة المجلس المختص بالصحة النفسية إعطاء أحد أقارب المريض حتى



الدرجة الثانية إفادة موجهة لجهة حكومية، وبشرط ألا تحتوى على تشخيص لحالة المريض أو بيانات عن أى علاج له.

**مادة (٣٤):**

لا يجوز فى جميع الأحوال تكليف المريض النفسى بعمل خارج الخطة العلاجية، وفى حالة تكليف المريض النفسى لعمل داخل المنشأة تقتضيه الخطة العلاجية يجب إثبات موافقته على ذلك، وأن يكون العمل مناسباً له، ويحدد المجلس القومى للصحة النفسية صور الاستغلال الاقتصادى والجنسى والإيذاء الجسدى والمعاملة المهينة التى يجب حماية المريض منها طبقاً لحكم المادة (٣٦ - بند ١٧) من قانون رعاية المريض النفسى.

**مادة (٣٥):**

تشكل بكل منشأة من منشآت الصحة النفسية لجنة لرعاية حقوق المرضى بقرار من مدير المنشأة وفقاً لأحكام المادة (٣٨) من القانون، وتختص اللجنة بمباشرة المهام المنصوص عليها بالمادة المشار إليها، وذلك بمراعاة المرور الدورى على كل حالات الدخول بالمنشأة، بحيث يكون أول مرور خلال ثمان وأربعين ساعة من الدخول، وكذلك المرور على المرضى الخاضعين لإجراءات العزل والتقييد فيما لا يجاوز أربعاً وعشرين ساعة من تطبيق ذلك الإجراء، والإطلاع على السجل الخاص بذلك بالمنشأة.

وتلتزم اللجنة برفع تقرير كل ثلاثة أشهر لمجلس الصحة النفسية المختص متضمناً الآتى:

- ١- نشاط اللجنة بشأن مراجعة حالات الدخول والعلاج الإلزامى وعلاج الطوارئ والعزل والتقييد.
- ٢- الأنشطة التى قامت بها اللجنة وتوصياتها بشأن ما ينبغى عمله لتمكين المرضى من الحصول على حقوقهم المنصوص عليها فى القانون.
- ٣- التظلمات والشكاوى التى قدمت إليها والنتيجة التى انتهى إليها بحثها.

**مادة (٣٦):**

لا يجوز تقييد المريض جسدياً أو عزله بأية وسيلة إلا فى حالة وجود سلوك

خطر أو عدوانى يمكن أن يهدد حياة أو سلامة المريض أو الآخرين ولا يمكن السيطرة عليه بوسائل أقل تقييداً للحرية، مع اتباع المعايير التى يضعها المجلس القومى للصحة النفسية فى هذا الشأن، وكذلك الإجراءات الفنية الآتية:

- ١- احتواء المريض جسدياً لحين حضور الطبيب.
- ٢- صدور أمر كتابى من الطبيب على النموذج المرفق الخاص بذلك (نموذج رقم ٨ صحة نفسية) ويعد مناظرة المريض.
- ٣- التقييد بوسائل لا تضر بسلامة المريض الجسدية.
- ٤- العزل فى الغرف المخصصة لذلك والمرخص بها من قبل مجلس الصحة النفسية المختص، ويجوز عزل المريض فى غرفته عند الضرورة فى حالة تقرير الطبيب المسئول عن ذلك على أن تراعى شروط الأمان داخل الغرفة.
- ٥- إثبات تطبيق إجراءات العزل والتقييد فى السجل الخاص بذلك.
- ٦- ألا تتجاوز مدة العزل أو التقييد ثمانى ساعات متواصلة، ويمكن تجديدها بعد مناظرة المريض بواسطة الطبيب، وتسجيل ذلك على النموذج المقرر (نموذج رقم ٨ صحة نفسية).
- ٧- ملاحظة المريض بواسطة أحد أفراد الفريق العلاجى طوال مدة الإجراء. وفى جميع الأحوال يجب تطبيق تلك الإجراءات بطريقة تكفل احترام كرامة المريض الإنسانية وسلامته الجسدية، ويجب الانتهاء من هذا الإجراء فى أسرع وقت ممكن، كما يجب إخطار لجنة رعاية حقوق المرضى بهذا الإجراء فور اتخاذه. وتلتزم كل منشأة بإنشاء سجلات خاصة للعزل والتقييد طبقاً للنموذج المعد لهذا الغرض (نموذج رقم ١٢ صحة نفسية).

## الباب السادس

### صندوق الصحة النفسية

#### مادة (٣٧)

يشكل بقرار من الوزير المختص بالصحة برئاسته أو برئاسة أحد نوابه،  
وعضوية كل من :

- ١- رئيس الإدارة المركزية للأمانة النفسية للمجلس القومي للصحة النفسية.
- ٢- أمين عام الأمانة العامة للصحة النفسية وعلاج الإدمان.
- ٣- رئيس الإدارة المركزية للأمانة العامة بوزارة الصحة والسكان.
- ٤- أحد أعضاء المجلس القومي للصحة النفسية يختاره المجلس.
- ٥- ممثل عن الجمعيات الأهلية المهتمة بالمرضى النفسيين، يختاره الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ٦- إحدى الشخصيات العامة المهتمين بالصحة النفسية، يختاره الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية.
- ٧- المراقب المالي بوزارة الصحة والسكان .
- ٨- المستشار القانوني للوزير المختص بالصحة.

وللمجلس أن يستعين بمن يراه من ذوى الخبرة لحضور جلساته للإدلاء برأيه في موضوع معروض على المجلس دون أن يكون له صوت معدود في المداولات، ويكون للمجلس سكرتارية تتولى الأعمال الإدارية الخاصة به.

#### مادة (٣٨):

يجتمع مجلس الإدارة على الأقل كل ثلاثة أشهر بناءً على دعوة من رئيسه وترسل الدعوة لحضور الاجتماع قبل الموعد المحدد بثلاثة أيام على الأقل مرفقا بها جدول الأعمال، ولرئيس المجلس عند الضرورة دعوة المجلس للانعقاد دون التقيد بالمواعيد والإجراءات الواردة في الفترة السابقة، كما يدعى المجلس للانعقاد إذا تقدم أغلبية الأعضاء بطلب لانعقاده، على أن يرافق بالطلب الأسباب الداعية لذلك، ولا

يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء.

ويتولى رئيس المجلس إدارة الجلسات، وتصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين وإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذى فيه الرئيس. وتدون محاضرات الجلسات في سجل خاص، ويبين في محضر كل جلسة تاريخ بداية الاجتماع وانتهائه وأسماء الأعضاء الحاضرين والمعتذرين والمسائل التى عرضت والقرارات التى اتخذت بشأنه، ولصاحب الرأى المخالف الحق في إثبات رأيه في المحضر.

#### مادة (٣٩) :

تتكون موارد صندوق الصحة النفسية من البنود المنصوص عليها في المادة (٤٢) من القانون وتسدد رسوم قيد المنشآت المنصوص عليها في البند (٢) من المادة المذكورة باسم المجلس القومى للصحة النفسية بواقع ١٢٠٠ جنيه (ألف ومائتا جنيه) للسريير الواحد بحد أقصى ٣٠٠٠٠ جنيه (ثلاثون ألف جنيه)، وذلك بعد استيفاء الشروط والإجراءات المنصوص عليها في المادتين (٣) و (٤) من هذه اللائحة، على أن يسدد مبلغ ٥٠٠٠ جنيه (خمسة آلاف جنيه) عند تقديم طلب المعاينة أو التجديد، وفي حالة قبول التسجيل يتم سداد باقى الرسم المقرر.

## النماذج الملحقة باللائحة التنفيذية

صحة اعراس نفسية

### طلب تسجيل منشأة صحة نفسية

اسم المنشأة: .....

اسم مالك المنشأة: .....

نوع المنشأة:

مستشفى       قسم طب نفسي

مركز طبي       دار رعاية

اسم المدير الفني المسؤول: .....

عدد الأسرة: ..... عدد غرف العزل: .....

عدد غرف وحدة علاج الجلسات الكهربائية: .....

فئات العاملين بالمنشأة	عدد العاملين
طبيب استشاري / أخصائي	
الطبيب المقيم / المكلف	
أعضاء هيئة التمريض	
الأخصائي النفسي	
الأخصائي الاجتماعي	

الموقع الإلكتروني: .....

عنوان البريد الإلكتروني: .....

عنوان المنشأة: .....

رقم تليفون المنشأة: .....

رقم الفاكس: .....

توقيع مقدم الطلب: .....

صعته: .....

تحريراً في: .....

صفحة ١  
تاريخ كتابة

سجل المرضى العامين  
مسجل رقم (.....)

اسم همنشة :

بيانات طالب الدكتوراه	التاريخ المقدم للطبيب المسجل	السنه القومسي للدخول	تاريخ الدخول	الرقم القومسي	بيانات المريض الاسم النوع	رقم طبيب

بيانات وملاحظات	نوع الخروج	تاريخ الخروج	قرارات مد الدخول	الالتخيص المبدئي	اسم الطبيب النفسي المسؤول

صحة ٣ أمراض نفسية

## منع مريض الدخول الإرادي من الخروج

اسم المنشأة: .....  
 اسم المريض: .....  
 ذكر  أنثى   
 الرقم القومي: ..... الجنسية: ..... الحالة الاجتماعية: .....  
 رقم القيد: ..... تاريخ الدخول للمستشفى: ..... / ..... / .....

التشخيص المبدئي: .....

اسم عضو الفريق العلاجي الذي قام بالمنع: ..... التوقيع: .....  
 التاريخ: ..... / ..... / ..... الساعة: .....

- تقرير الطبيب النفسي المسئول:-  
 (نوضح أسباب منع المريض من الخروج طبياً لأحكام المادة (١١) من القانون  
 والمادة (١٥) من اللائحة التنفيذية )

اسم الطبيب ثلاثياً: ..... التوقيع: .....  
 رقم القيد بالمجلس: ..... التاريخ: ..... / ..... / .....

\* تاريخ مد المنع: (أخرى أسبوعاً) -  
 أسباب مد منع المريض من الخروج :-

اسم الطبيب ثلاثياً: ..... التوقيع: .....  
 رقم القيد بالمجلس: ..... التاريخ: ..... / ..... / .....

تاريخ إبلاغ المجلس المختص: ..... / ..... / .....  
 تم إبلاغ لجنة حقوق المرضى:  
 التاريخ: ..... / ..... / ..... الساعة: ..... اسم الصلغ: .....

ملحوظة:- يبلغ المجلس المختص خلال ٢٤ ساعة من تاريخ مد منع المريض من  
 الخروج والأسباب التي أدت إلى هذا المنع

يحفظ الأصل بملف المريض . وتحفظ صورة منه بلجنة رعاية حقوق المرضى

صحة أمراض نفسية

**دخول مريض نفسي**

اسم المنشأة: .....

مادة الدخول: مادة (١٤)  مادة (١٣)

اسم المريض: السن: ..... ذكر  انثى

الرقم القومي: الجنسية: ..... الحالة الاجتماعية

رقم القيد: تاريخ دخول المستشفى: / /

تاريخ الدخول الإلزامي: / / تاريخ مد الدخول الإلزامي

التشخيص المبدئي طبقاً للتقسيم الدولي: .....

---

تقرير الطبيب النفسي المستقل:

أ- أعراض المرض النفسي الشديد

ب- الفحص العقلي:

ج- أوجه الخطورة:

نوعها:

شدتها:

د- تقييم التدهور الحاد الوظيفي:

هـ- حاجة المريض للعلاج الكهربائي من عدمه

و- قبول المريض الدخول والعلاج من عدمه:

٢- نقل المريض إلى المستشفى: بالطرق العادية  مادة (١٧)  مادة (١٨)

اسم الطبيب ثلاثياً يكتب بخط واضح: ..... التوقيع:

رقم القيد بالمجلس: ..... التاريخ: / /

---

٣- أسباب الاستعجال في حالة نقل المريض طبقاً لأحكام المادة (١٨)

أسماء القائمين بالنقل وصفاتهم:

١. ..... الصفة

٢. ..... الصفة

٣. ..... الصفة

---

تاريخ إبلاغ المجلس: / /

في حالة الدخول الإلزامي

نم إبلاغ كل من:  أهل المريض  مدير المنشأة  مكتب الخدمة الاجتماعية

المجلس القومي / الإقليمي للصحة النفسية



صحة : أمراض نفسية  
**طلب دخول مريض نفسي**

السيد الدكتور/مدير مستشفى..... للصحة النفسية.  
برجاء قبول طلبي لاخجال السيد/.....  
تاريخ الميلاد : ..... الرقم القومي / جواز السفر : .....  
الجنسية : ..... الحالة الاجتماعية : .....  
محل الإقامة : .....

هل سبق اصابته بمرض نفسي .....  
هل سبق دخوله مستشفى الأمراض النفسية .....  
عدد مرات الدخول : .....  
والثلاث لا علاج بالمنشأة لديكم للأسباب المبينة أدناه (الطواهر التي لاحظها الطالب):

نعم  لا  
 نعم  لا

.....  
.....  
.....

واقراءنا السيد/..... الصفة: ..... المهنة: .....  
الرقم القومي / جواز السفر: ..... الجنسية: .....  
محل الإقامة: .....  
صحة البيانات المحررة اعلاه بمعرفتي وتحت مسئوليتي .

وتفصلوا بقبول فائق الاحترام  
توقيع طالب لدخول .....  
التاريخ : .....

صحة دا أمراض نفسية

**نموذج التقييم المستقل**

اسم المنشأة: مادة (١٢)  مادة (١٣)

مدة الدخول:

اسم المريض: ذكر  أنثى

السن: رقم القيد: \_\_\_\_\_

اختصار عن حالة المريض: \_\_\_\_\_

أعراض المرض النفسى الشديد: \_\_\_\_\_

ب- أوجه الخطورة: \_\_\_\_\_

نوعها: \_\_\_\_\_

شدةها: \_\_\_\_\_

ج- تقييم التدهور الحاد الوظيفي: \_\_\_\_\_

د- قبول المريض الدخول والعلاج من عدمه: \_\_\_\_\_

هـ- إمكانية علاج المريض خارج المستشفى وقت التفهيم من عدمه: \_\_\_\_\_

٢- حاجة المريض إلى العلاج الكهربى إلزاميا (في حالة طلب المنشأة):

بحاجة  لا بحاجة

في حالة رفض الجلسات نذكر الأسباب: \_\_\_\_\_

٣- في حالة نقل المريض طبقا لأحكام مادة (١٨) هل تم ذكر أسباب الاستعجال؟

نعم  لا

٤- في حالة اختلاف الرأي عن التقييم الداخلى بالمنشأة يذكر هل تم مناقشة الحالة مع الطبيب المسئول من عدمه

نعم المناقشة  لم تتم

٥- الرأي النهائي: \_\_\_\_\_

اسم الطبيب لثانيا (يكتب بخط واضح): \_\_\_\_\_ التوقيع: \_\_\_\_\_

رقم القيد بالمجلس: \_\_\_\_\_ التاريخ: \_\_\_\_\_

أقرنا د / ..... اننى لا اعمل بأي جهة مشتركة مع الطبيب المسئول عن الحالة ونيسست لي أي صلة قرابة بالمريض أو مدير المنشأة حتى الدرجة الثالثة.

التوقيع: \_\_\_\_\_

صفحة ٧٨  
أمراض معدية

علاج الإلزامي لمرضى نفسي

نفس  دواء

نوع العلاج:

عدد الجرعات:

اسم الطبيب  
عدد المرضى  
رقم الملف  
تاريخ صدور  
التقرير

عدد العلاج الآخر: .....  
تاريخ علاج الأخرى: .....

العلاج الدوائي:

اسم الدواء	الجرعة	عدد الجرعات يوميا	طريقة إعطاء	التحاليل التي يطلب فيها	نفس جرعة يوميا

اسم الطبيب النفسي المسئول كتابيا: .....

رقم ملف المريض: .....

توقيع: .....

العلاج الكهربائي:

عدد الجلسات المقررة: (.....)

الإجراءات العلاجية:

محل حضور المريض المشيئة: (.....)

مكان التصديقا: .....

تقرير طبي مستقل:

نوع العلاج الإلزامي	تاريخ تقديمه للمستقل	اسم الطبيب كتابيا	رقم الملف بالمستقل	توقيع الطبيب
العلاج الدوائي				
العلاج الكهربائي				
إجراءات علاجية				

تاريخ انتهاء علاج الأخرى: (.....)

يطلب الاتصال في حالة المريض وتخطى صلاحيته في الوحدة الطبية بمرافق المستشفى

نموذج ٨ صحة نفسية

### تسجيل حالة الطوارئ و تطبيق إجراءات العزل أو التقييد

اسم المنشأة: .....  
اسم المريض ثلاثياً: .....  
رقم القيد: .....  
ناريخ حالة الطوارئ: ..... / ..... / .....  
مادة الدخول: (.....) ذكر  انثى   
الساعة: .....

تقرير عضو هيئة التمريض لحالة الطوارئ: .....

الاسم: ..... التوقيع: .....

مناظرة المريض بواسطة الطبيب: .....

العلاج الدوائي: .....

الاجراءات التي تم اتخاذها: .....

تقييد المريض  طريقة التقييد: .....

توقيت بدء التقييد: ..... توقيت إنهاء التقييد: .....

عزل المريض

مكان العزل: غرفة المريض  غرفة العزل

توقيت بدء العزل: ..... توقيت إنهاء العزل: .....

أي تدخل آخر: .....

اسم الطبيب: ..... التوقيع: .....

ملاحظة المريض بصفة مستمرة أثناء فترة التقييد أو العزل:

اسم عضو هيئة التمريض ..... التاريخ ..... الوقت .....

اسم الطبيب ..... التاريخ ..... الوقت .....

اسم الطبيب ..... التاريخ ..... الوقت .....

اسم الطبيب ..... التاريخ ..... الوقت .....

تم إبلاغ لجنة حقوق المرضى: .....

التاريخ: ..... / ..... / ..... الساعة: ..... اسم المُبلغ: .....

يحفظ الأصل بملف المريض . وتحفظ صورة منه بلجنة رعاية حقوق المرضى

صحة ١٠ - أعراض نفسية  
**أجازة علاجية لمريض نفسي**

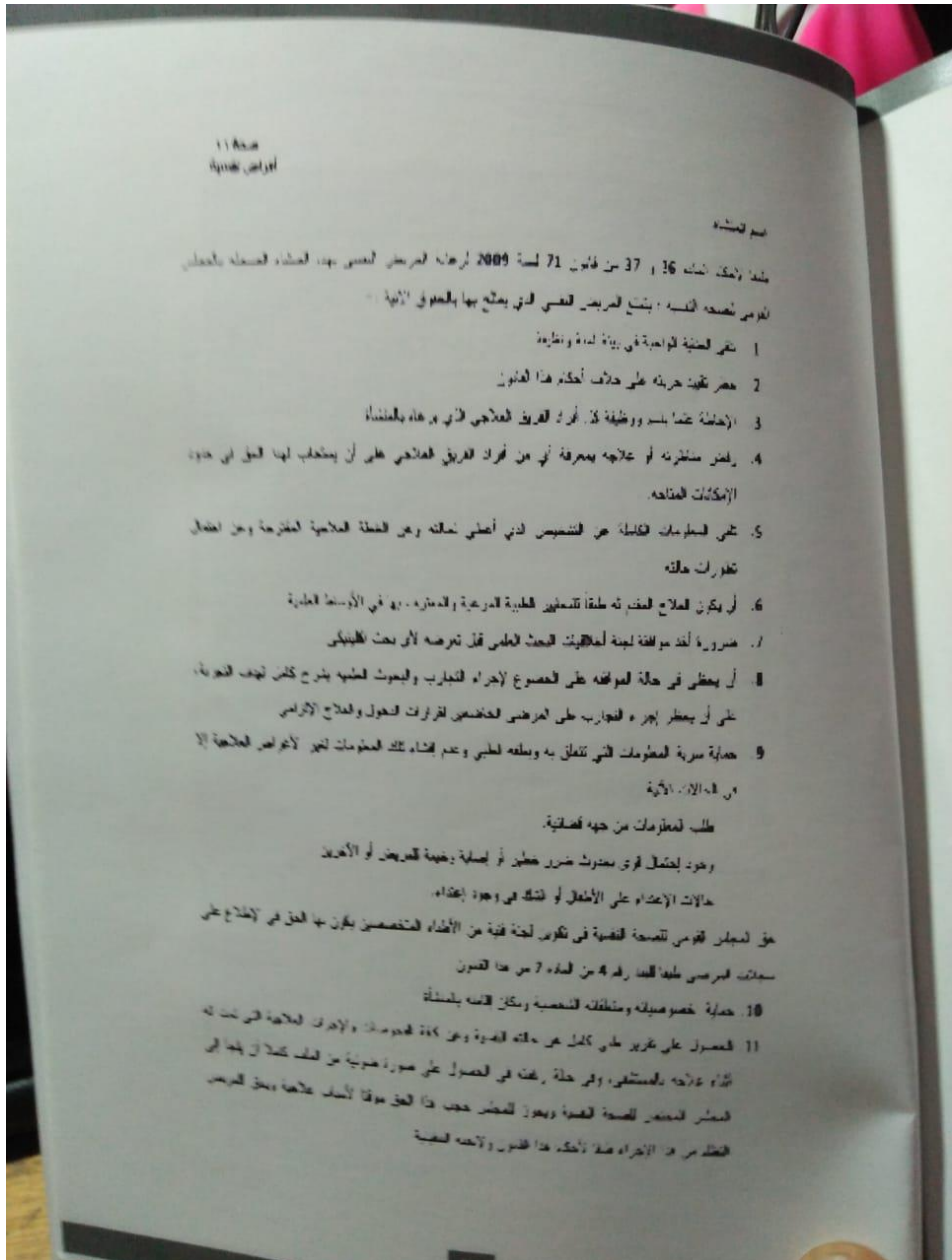
اسم المستشفى: .....  
 اسم العرض: .....  
 الرقم القومي: .....  
 اسم الطبيب المُفسر المسئول: .....  
 رقم القيد بالمجلس: .....  
 رقم القيد: .....  
 رقم التسجيل: .....  
 تاريخ الدخول الإجمالي: .....  
 تاريخ الدخول: .....  
 مادة الدخول: (.....)

تاريخ صدور عيطة المريض	عيادة المريض	رقم التسجيل		اسم الطبيب المُفسر للمريض	مصادر إقامة المريض فترة الإقامة العلاجية	تاريخ الإجازة			اسم الطبيب
		الموحد	الموحد			تاريخ الإجازة	تاريخ الإجازة	تاريخ الإجازة	

المرأ السيد / ..... بطاقة قومي رقم .....  
 بصفتي عن المريض في فترة الإجازة العلاجية وبصفة البيانات المذكورة أعلاه وأتعهد بإعادة المريض إلى العيادة في المعين المحدد. وإبلاغ المندوب عند حدوث أي طارئ أثناء فترة الإجازة العلاجية.

المقر بما فيه  
 الإسم: .....  
 التوقيع: .....





١١  
أعراض التهابية

بسم الله

ملف بحث 16 و 37 من فائز 71 لسنة 2009 لرحمة الربيع العيسى بعد انتهاء فصله بالعلمين  
تقوم بصحة السيد: بنت الربيع العيسى التي يعالج بها بالعوق الآتية:

1. نظر العينة لإصابة في بنية لثة وناظرة
2. مخر ثقبت حريته على خلاف أحكام هذا العنوان
3. الإصابة ضمنا بسد ووظيفة كذا. فراء العرق العلاجي التي يراها بالعلماء
4. ولغير منظرته أو علاجه بمعرفة أي من فراء العرق العلاجي على أن يتحارب لها الحق في جود  
الإستشارات المتأخره
5. على المستويات القليلة من التسميم الذي أصابته وعن العطة العلاجية المتفرجة وعن اتصال  
تفورات حالته
6. أن يكون العلاج الفعّال له طلقاً لتتغير الطبيعة التدريجية والدموية... وفي الأسيطة العذرية  
7. ضرورة أخذ موافقة لجنة الأخلاقيات البحث العلمي قبل تعرضه لأي بحث طبيكي
8. أن يعطى في حالة الموافقة على التصريح لإجراء التجارب والبحوث عليه بنوع كذا يجب أن تكون  
على أن يعطى إجراء التجارب على المرضى المختصين بقررات التحول والعلاج الأكرامي
9. حماية سرية المعلومات التي تتعلق به وبلغه لطبي وعدم إنشاء تلك المعلومات لتجر الأبحاث العلاجية إلا  
في الحالات الآتية:

طلب المعلومات من جهة قضائية.

وغيره لاحتلال قرى بمتروك ضرر خطير أو إصابة ضخمة للمريض أو الأخرين

حالات الإعتداء على الأطفال أو تشك في وجود إعتداء.

حق النجس تقوم للصحة النفسية في تقرير لجنة فنية من الأطباء المتخصصين يكون لها الحق في الإطلاع على

سجلات المريض طبقاً للمادة رقم 4 من المادة 7 من هذا القانون

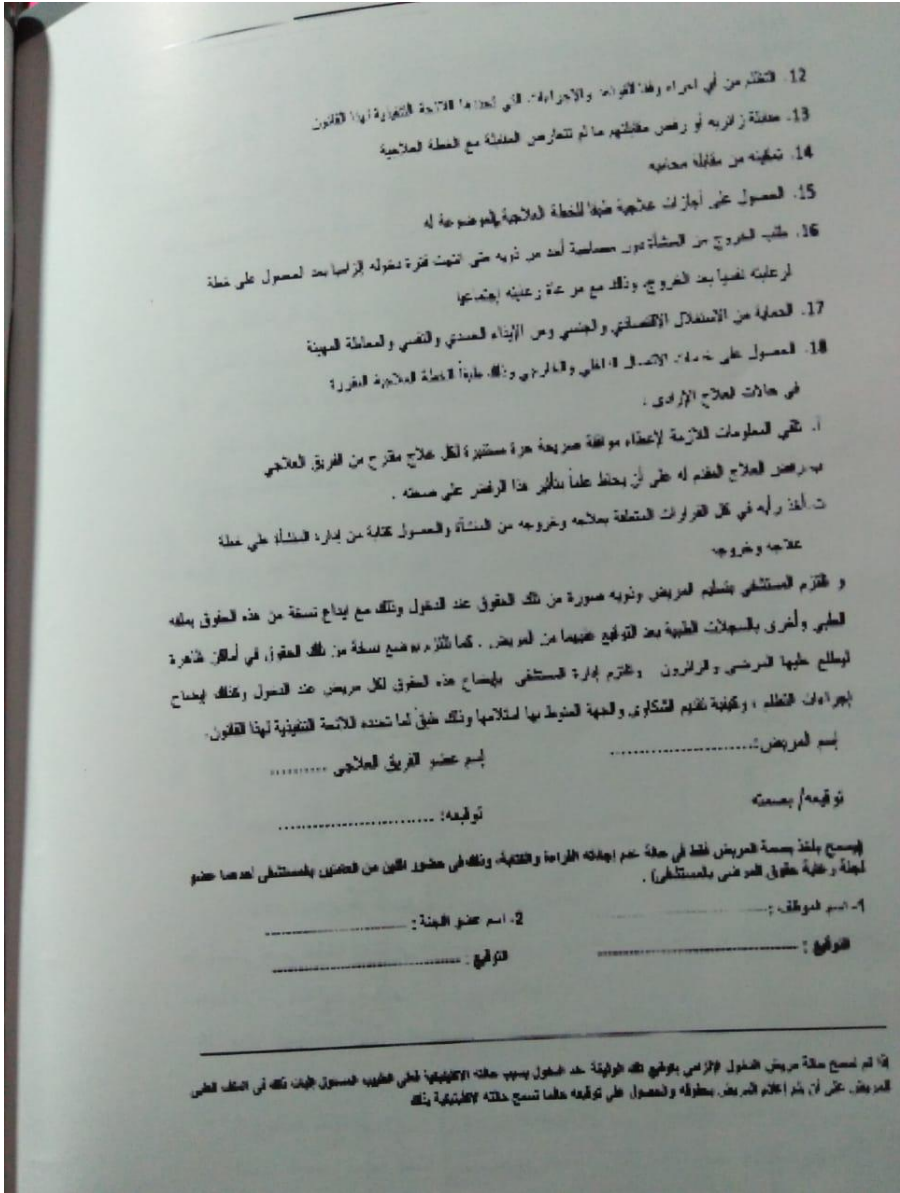
10. حماية خصوصيته ومنطقته الشخصية وسكان قائمه بالنسبة

11. الحصول على تقرير طبي كامل عن حالته الصحية وعن كافة الإجراءات والإجراءات العلاجية التي تمت له

أثناء علاجه بالمستشفى، وفي حالة رغبته في الحصول على صورة ضوئية من الملف كذلك أن يطلع على

سجلات المستشفى للصحة النفسية ويعود للمريض حجب هذا الحق موقفاً أمام علاجه وبحق المريض

الطلب من هذا الإجراء عند التأكد من هذا العنوان واتمه للصحة







نموذج أم صحة نفسية  
**نموذج تطبيق الأوامر العلاجية علي مريض نفسي**

وزارة الصحة  
المجلس القومي للصحة النفسية

Ministry of Health  
National Mental Health Commission

---

اسم المنشأة: .....  
 اسم المريض ثلاثياً: .....  
 رقم القيد: .....  
 الحالة الاجتماعية: .....

نوع الدخول: .....  
 التشخيص: .....

مدة تطبيق الأمر العلاجي من: / / إلى: / /  
 \* دواعي تطبيق الأوامر العلاجية:  
 .....

---

مكان المتابعة:  
 نفس المنشأة  منشأة أخرى بذكر اسم المنشأة ومنها

معدل حضور المريض للمتابعة:  
 طريق المتابعة: داخل المنشأة  زيارات منزلية

اسم الطبيب النفسي المسئول ثلاثياً: .....  
 رقم القيد بالمجلس: ( ..... )  
 التاريخ: / /  
 التوقيع: .....

---

التقييم الطبي المستقل:  
 رأي طبيب التقييم المستقل: موافقة  رفض

تذكر أسباب الرفض:  
 .....

اسم الطبيب ثلاثياً: .....  
 رقم القيد بالمجلس: ( ..... )  
 التاريخ: / /  
 التوقيع: .....

## مواد ذات صلة من قوانين أخرى

